وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

العمق الإستراتيجي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962

في بلاد المغرب العربي ليبيا أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالب:
- بلال مويسي

إشراف الأستاذ(ة):
- أ. فريدة بوكاف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
صالح عسول	أستاذ محاضر – أ–	رئيس اللجنة.
بوكاف فريدة.	أستاذ مساعد – أ–	مشرفا ومقررا.
بوقفة نور السادات	أستاذ مساعد – أ–	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية 2022 / 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

العمق الإستراتيجي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962

في بلاد المغرب العربي ليبيا أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالب:
- بلال مويسي

إشراف الأستاذ(ة):
- أ. فريدة بوكاف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
صالح عسول	أستاذ محاضر – أ–	رئيس اللجنة.
بوكاف فريدة.	أستاذ مساعد – أ–	مشرفا ومقررا.
بوقفة نور السادات	أستاذ مساعد – أ–	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية 2022 / 2023

لا تتحمل الكلية أي مسؤولية

ما يرد في المذكرة من اراء

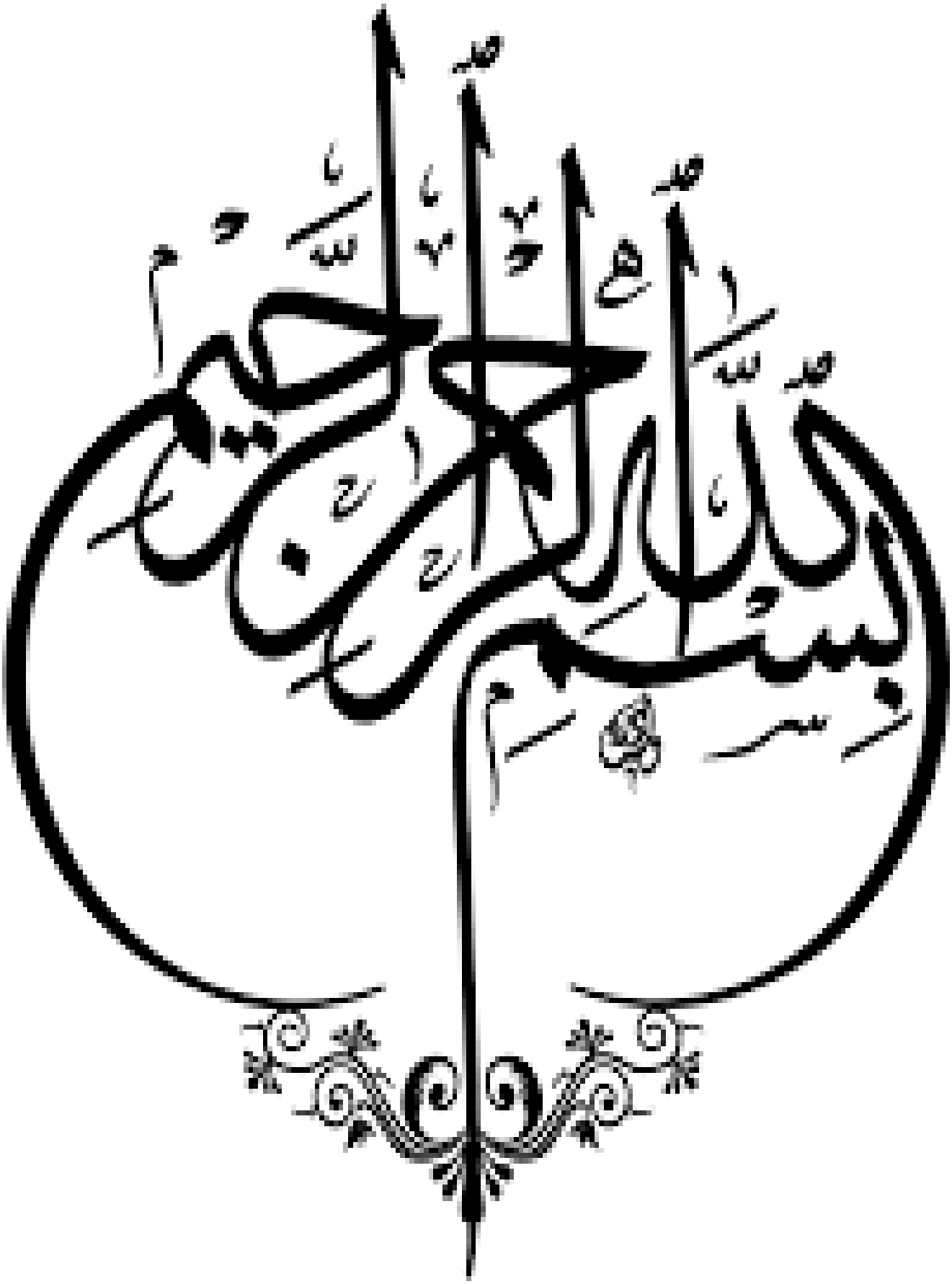
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

﴿رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾.سورة النمل الآية 19

الحمد لله وكفى , والصلاة والسلام على المصطفى , احمد الله الذي مكننا من اختتام هذا العمل فما كان شيء يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شانه .

عرفانا بالجميل تجاه كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز المذكرة, أقوم بالشكر الجزيل إلى من أضاء بعلمه عقل غيره , اهدي بالجواب الصحيح عبرة سائليه فأظهرت بسماتها تواضع العلماء , وبرحابتها سماحة العارضين إلى

الأستاذ ة المشرفة «فريدة بوكافة »

وكامل التقدير والاحترام لأساتذة قسم تاريخ والآثار.

ونشكر لجنة المناقشة قبولهم مناقشت هذه المذكرة.

الإهداء

الى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه و صدقها قلبه

الى كل من صلى على خير البرية محمد عليه السلام

الى من ارضعتني لبن الحنان ، وسقتني ماء الحياة ،

الى من تطيب ايامي بقربها ، و يسعد قلبي بهنائها ،

الى اغلى شخص في الوجود ....امي اطال الله في عمرها .

الى معلمي الاول في الحياة ....و مثلي و فخري و اعتزازي .....ابي ،

الى من لم يبخل علي بالنفس و النفيس الى والدي الكريم اطال الله في عمره .

الى سندي طول الحياة أخوتي وكامل عائلتي حفظهم الله

بلال

مقدمـــة

مقدمة:

تعتبر الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962) من أعظم الثورات التحررية التي عرفها العالم ضمن التاريخ المعاصر؛ ذلك لأنها أعطت دروسا في الكفاح المسلح و أظهرت تميزا في النضال السياسي واحترافية في العمل الدبلوماسي من أجل تحقيق الحرية و الاستقلال التام من ويلات الاستعمار الفرنسي.

و لأن أهمية الثورات التحررية تعتمد داخليا أساسا على مدى تأثيرها الجماهيري الشامل و تعبئتها الوطنية، و خارجيا على مدى صداها العالمي و التجاوب الدولي معها ماديا، معنويا، سياسيا و دبلوماسيا اندلعت ثورة التحرير الجزائرية حاملة هذه الإيديولوجية في محتواها و أهدافها ضمن بيان أول نوفمبر 1954م. الذي كان في مضمونه بمثابة روح لهذه الثورة ، في حين شكل تضامن و دعم الوطن العربي عامة والمغاربي خاصة عمقا إستراتيجيا لهذه الثورة التحريرية ترتب عليه لاحقا مواقف دولية و عالمية أضفت في نهايتها إلى تدول قضية حق الجزائر في حرية تقرير مصيرها و وحدة ترابها و استقلاليته في المحافل الدولية حتى جاء تاريخ الخامس من جويلية 1962م. تاريخ استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي؛ إذن لو لا الدعم المادي و المعنوي الذي وجدته الثورة التحريرية الجزائرية في محيطها الطبيعي الجيوستراتيجي المغاربي عامة (المغرب، تونس، ليبيا)، والليبي خاصة و انتمائها العربي الإسلامي لما كانت قد حققت أهدافها وانتصرت في نيل استقلالها.

و عليه و في إطار إعدادنا للمذكرة المقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية و الموسومة بعنوان : "العمق الإستراتيجي للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) في بلاد المغرب العربي – ليبيا أنموذجاً "؛ التي هي دراسة تاريخية حديثة قدمنا ضمنها حقائق من تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية؛ الشيء الذي مكننا من الإطلاع على جزء مهم من تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية المتعلق؛ بظروف اندلاع الثورة التحريرية و مراحل تطورها حتى الاستقلال (و لو بإيجاز)؛ و هو ما سمح لنا من تكوين تصور عن الأحداث والتفاصيل التاريخية التي ميزت قيام الثورة التحريرية هذا من جهة ، كما سمح لنا من جهة أخرى إدراك وفهم سياسات و مواقف تاريخية شكلت لنا صورة عن حقيقة و عمق العلاقات الجزائرية – المغاربة عامة والجزائرية- الليبية خاصة، حيث أتضح لنا الدور الكبير الذي لعبته الشقيقة ليبيا في دعم الثورة التحريرية الجزائرية ماديا و معنوياً، و ذلك من خلال الإجابة على إشكالية كان سؤالها الرئيسي كما: **ضمن الأهمية الجيو- إستراتيجية لبلدان المغرب العربي، ما هو العمق الإستراتيجي للشقيقة ليبيا في الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962) ؟**

في حين انبثقت عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأحداث و المحطات التي عرفتها الثورة التحريرية الجزائرية من 1954 إلى 1962م.؟

- كيف كان الموقف الليبي من الثورة التحريرية (1954-1962) مقارنة بالدول المغاربية الأخرى؟

- فيما تمثل الدعم الليبي للثورة التحريرية الجزائرية حتى أخذ عمقه الإستراتيجي ؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن اجل توضيح و تبسيط و إعادة تصوير الحقائق التاريخية لتقديم مادة علمية تاريخية تظهر جوانب موضوع دراستنا اعتمدنا أساسا على **المنهج الوصفي التاريخي** الذي يتناسب تماما في دراستنا هذه مع عرض وتقصي الأحداث التاريخية و تطور مسارها، و إبراز العلاقات السياسية و المواقف الرسمية و الجماهيرية و إظهار المساندة و الدعم الليبي الذي عايشته الثورة التحريرية في إطارها الجيو-ستراتيجي المغاربي من 1954م. إلى 1962م.

فكانت دراستنا دراسة نظرية اشتملت على ثلاث فصول رئيسية بإضافة إلى مقدمة و خاتمة:

فبعد المقدمة التي تناولنا فيها التعريف بموضوع الدراسة، و طرح الإشكالية؛ التي تتكون من سؤال رئيسي وأسئلة فرع، تطرقنا إلى الفصل الأول الذي هو بعنوان: اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية و تصاعدها وتطورها حتى الاستقلال؛ تناولنا فيه : ظروف التحضير لتفجير الثورة ، الاحداث التي جعلتها تتصاعد ، ثم المنعطفات التي طورت كفاحها المسلح إلى عمل عسكري، و نضالها إلى عمل سياسي و دبلوماسي أوصلها إلى نيل الاستقلال والسيادة، أما الفصل الثاني فهو بعنوان: المواقف المغاربية من الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)؛ وهو فصل تطرقنا فيه إلى جملة المواقف الرسمية و الجماهيرية لأقطار المغرب العربي (المغرب، تونس، ليبيا)،و ركزنا على الموقف الليبي نظرًا لأهميته و دوره في تضامنه و مساندته و تأييده و دعمه المستمر والمطلق ماديا و معنويا منذ البداية للشعب الجزائري و لثورته التحريرية الجزائرية المدافعة عن القضية الجزائرية حتى استرجاع الجزائر لسيادتها. في حين أن الفصل الثالث بعنوان: الدعم الليبي للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) ؛ تطرقنا ضمنه إلى أشكال الدعم الليبي المادي و المعنوي للثورة التحريرية الذي استعرضنا فيه الدعم السياسي و الدبلوماسي، و الدعم العسكري و المادي المالي من أجل التسليح. ؛ فمن شعارات المساندة الجماهيرية الليبية لحرب الثورة التحريرية " ليبيا ملكا و حكومة و شعبا مع الجزائر.... كل قرش يدفع يحول إلى رصاصة في قلب فرنسا... شعب ليبيا متأهب للدخول في المعركة الفاصلة عملياً".

هذا و قد إعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من المراجع التاريخية و السياسية من أهمها: "مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية 1956- 1962 ، ط.3.م، دار هومه: الجزائر، 2015" لصاحبه د.محمد لحسن زعيدي،و "النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، موتمر طرابلس)،المؤسسة الوطنية للإتصال. النشر والإشهار: رويبة، الجزائر، 2008" تصدير عبد العزيز بوتفليقة، "السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية(1954- 1962): مرجعية لترشيد حاضر و مستقبل سياسة الجزائر الإقليمية و الدولية، دار هومه: الجزائر، 2003" لصاحبه "د.إسماعيل دبش"، و "التسليح خلال الثورة التحريرية 1954- 1958: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الآمال للطباعة و النشر و التوزيع: الجزائر، 2016" لصاحبه: أ.د. بوبكر حفظ الله ، و آخرون؛ عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1958، و "العلاقات الجزائرية-المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية : أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري: قسنطينة، 2007- 2008" لصاحبها د. عبد الله مقلاتي، بالإضافة إلى مجموعة من المراجع الأخرى، أما الملاحظ حول هذه المادة العلمية الوثائقية أنها كلها حديثة الصدور.

هذا و قد ختمنا دراستنا هذه بجملة من الاستنتاجات و الملاحظات التي تترجم أهمية هذه الدراسة وبعدها التاريخي، .

الفصل الأول:

إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية وتصاعدها و تطورها حتى الاستقلال

(1962 -1954)

تمهيد:

ثمة عوامل عدة مهدت لقيام ثورة أول نوفمبر 1954م حيث تعد أحداث الثامن ماي 1945م. التي ذهب ضحيتها خمس و أربعون ألف شهيد من أبناء الجزائر العزل الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية من أمل في نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي و الدبلوماسي، و بين البعض الذين آمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال؛ فمنذ أحداث الثامن ماي 1945 م. تكالبت قوات الإستعمار من جديد على الشعب الجزائري؛ فراحت تضرم النار في القرى و المداشر، و تشدد الحراسة و الملاحقة على المواطنين؛ فكثر الظلم و الإعتداء على النفس و الأملاك و الأعراض و الملاحقة جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين [1] و أدى إلى إدراك ضرورة رفع السلاح كوسيلة لإنتزاع الإستقلال الوطني [2] .

1- إندلاع الثورة التحريرية:

لم تكن عملية الإعلان عن الثورة التحريرية بالأمر الهين فقد تطلب ذلك تخطيطاً دقيقا، و تحضيراً جيدا تطلب بدوره وقتا طويلاً ، و تنفيذا كاملا و لو بإمكانيات و وسائل بسيطة :

1-1-التحضير للثورة التحريرية الجزائرية:

تعتبر عملية التحضير للثورة مهمة صعبة و طويلة لكن يمكن إختزالها في الخطوات التالية:

1-1-1-اجتماع الاثنين و العشرون و إنشاء لجنة الستة:

يعتبر الإجتماع الذي ضم الإثنين و العشرين اللذين هم : 1- مراد ديدوش ،2- باجي مختار، 3- مصطفى بن بوالعيد، 4- محمد العربي بن المهيدي ،5- يوسف زيروت، 6- عثمان بلوزداد، 7- بوجمعة سويداني،8- الزبير بو عجاج، 9-حداد يوسف، 10- بوالصوف عبد الحفيظ، 11- الأخضر بن طوبال، 12- محمد بوضياف، 13- رابح بيطاط، 14- محمد مشاطي، 15- مصطفى بن عودة ، 16- أحمد بوشعايب، 17- مرزوقي محمد، 18- دريش إلياس، 19- بن عبد المالك رمضان، 20- عبد القادر العمراني، 21- حباشي عبد السلام، 22- صلاح سليمان المدعو رشيد؛ و تم في "بكلو صالمبي" في 25 جويلية 1954؛ هو المنطلق

[1] - د.محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام و تطور تورة التحرير الجزائرية 1956- 1962، ط.3، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع: الجزائر، 2015، ص69.

[2] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع نفسه، ص 70

الحاسم للتعجيل بموعد الثورة ، و البدئ الفعلي في النخطيط لدخولها، و تأسيس جبهة التحرير الوطني قائد ثورة التحرير الوطنية [3].

كانت الجلسة برئاسة "مصطفى بن بوالعيد " يقول السيد "محمد بوضياف" الذي كان هو من يقدم التقرير الذي تم في الاجتماعات التمهيدية من طرف المجموعة كلها ،

و هو اجتماع تم التطرق فيه إلى:

- ضرورة التعجيل بالانتفاضة يقول " مصطفى بن بوالعيد " ؛ لأن التحضيرات بالأوراس كانت متقدمة من جهة ، كما أن الإجراءات المتخذة من طرف مصالح الشرطة، و الجيش الفرنسي على الحدود الجزائرية – التونسية أصبحت محرجة من جهة ثانية[4]
- التأكيد على أنه يجب إشعال فتيلة الثورة و لو بوسائل ليست ضخمة.
- التأكيد على أن السر هو قاعدة الحرب السرية في العمل الثوري .
- اعتبار هزيمة الجيش الفرنسي في معركة "ديان بيان فو" في ماي 1954 علامة لبداية الحرب التحريرية في الجزائر.

في حين تم الاتفاق في نهاية الاجتماع على:

- حل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، و القضاء على تأثيرات الأزمة و إنقاذ الحركة الثورية الجزائرية من السقوط.
- انطلاق الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتتعدى المقاومة الأولية من أجل تحرير الجزائر.
- انتخاب المسؤول الوطني الذي يكون إدارة مهمتها تطبيق قرارات الاجتماع؛ و لتحقيق ذلك تم الاتفاق على تعيين قيادة و لظروف أمنية تم الاتفاق عل تعيين شخص يقوم بدوره بتعيين أعضاء يساعدونه و قد أنتخب لذلك السيد: "محمد بوضياف" الذي اتصل بدوره "بابن بوالعيد " و "ديدوش" و " ابن المهيدي" و "بيطاط " ؛ الذين ساهموا في كل الأعمال التمهيدية من أجل إنشاء اللجنة المكلفة بتطبيق قرار الاثنين و العشرين، و قد أضيف إليهم فيما بعد السيد "كريم بلقاسم*" و هكذا أصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج هم: "أحمد بن بلة" و "محمد خيذر" و "آيت أحمد حسين".

[3]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 82.

[4]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 83.

حيث عقدت القيادة الموجودة في الداخل أول اجتماع لها يقول السيد "بوضياف " عند "قشيدة عيسى" شارع بربروس ، و كانت مهمتنا دراسة تقرير الإثنين و العشرين و كيف نطبقه، و تقرر فيه :

1- جمع الأعضاء القدماء للمنظمة العسكرية السرية ووضعهم في التنظيم.
2- بعث تربية عسكرية على غرار التنظيم القديم للمنظمة العسكرية السرية التي أعيدت من جديد.
3- إقامة تربصات للتدريب على المتفجرات، كصناعة القنابل اللازمة لإندلاع الثورة.

كما تم خلال الإجتماع توزيع المسؤوليات على أعضاء القيادة،

و تقسيم البلاد كذلك إلى المناطق التالية:

- المنطقة الأولى سميت "الأوراس".
- المنطقة الثانية سميت " شمال قسنطينة".
- المنطقة الثالثة سميت "القبائل".
- المنطقة الرابعة سميت "ناحية مدينة الجزائر".
- المنطقة الخامسة سميت "ناحية وهران".

هذا وقد تم تكليف أحد الأعضاء بالتنسيق بين الداخل و الخارج، ثم قسمت المناطق المذكورة إلى نواح، و كل منطقة إلى ثلاثة نواح، و جعل أمر تعيين قائدها ضمن صلاحيات قائد المنطقة، لتقوم هذه الفئة الثورية بأعمال تنحصر في التحضير العملي للثورة المسلحة و من بينها صنع القنابل و جمع الأسلحة و العتاد و انتقاء المناضلين و تجنيدهم. [5]

أما بخصوص التمثيل بالخارج، فلم يكن هناك مشكل إذ اتصل أعضاء الحركة بزملائهم الثلاثة الموجودين بالقاهرة و هم: "محمد خيذر" و"آيت أحمد حسين" و "أحمد بن بلة"، الذين اتفقوا مع الستة في جميع المواضيع الخاصة بالثورة، كما تمت اتصالات بين هذه االجنة و ثوار كل من تونس و المغرب، و تم الاتفاق على أن يسير الكفاح المسلح حتى استقلال المغرب العربي بأكمله. [6]

1-1-2- الاستعدادات الأخيرة للثورة و تأسيس جبهة التحرير الوطني:

[5]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 84- 86.
[6]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 88.

في صيف 1954 م. أعطيت الأوامر من طرف الحركة باستخراج السلاح من المطامر و ذلك لفرزه، و تنظيفه، و إعداده للتوزيع مع الشروع في صنع القنابل، و ابتداء من 8 أكتوبر 1954م. شُرع في توزيع السلاح من قرية "الحجاج بالورا " "بالأوراس" دون أن يشعر المستعمر و أعوانه بذلك على مراحل:

ففي المرحلة الأولى: كلف "مصطفى بن بوالعيد" و "شيحاني بشير" و "بعزي لخضر" بحمل كمية كبيرة في شاحنة إلى "ذراع الميزان" (منطقة القبائل).

و في المرحلة الثانية: كلف "مصطفى بن بوالعيد" و "شيحاني بشير" بحمله أيضا في شاحنة إلى "ذراع الميزان" (منطقة القبائل).

في المرحلة الثالثة: كلف "مصطفى بن بوالعيد" و "شيحاني بشير" بحمله إلى "بريكا" (الأوراس).

أما المرحلة الرابعة: في يوم 12 أكتوبر 1954م. جاء "عمار معاش" من "بابوس" (الأوراس) و أخذ 45 قطعة بندقية بذخيرتها من قرية "الحجاج" (المكان الذي وزع منه السلاح بالأوراس).

و في المرحلة الخامسة: و في ليلة 31 أكتوبر 1954م. وُزِعَ السلاح المعد على مناضلي "مشونش" و "نتيان غسيرة" و "تاجموت" و" كميل" و "زلاطو" و " آريس" و " أشمرة" (قرى منطقة الأوراس) [7].

أما عن الاستعدادات الأخرى:

* في 10 أكتوبر 1954م. ببيت "بوقشورة" بلابوانت سابقاَ انعقد اجتماع أعضاء لجنة الستة الذي تقرر فيه:

- تقسيم البلاد إلى خمس مناطق و تعيين مسؤوليها و نوابهم على النحو التالي:

- المنطقة الأولى: الأوراس: عين على رأسها: "مصطفى بن بوالعيد" و نوابه: "شيحاني بشير" و "الطاهر نويشي" و "لغرر عباس".
- المنطقة الثانية: شمال قسنطينة: عين على رأسها: "مراد ديدوش" و نوابه: "يوسف زيرود" و "الأخضر بن طوبال".
- المنطقة الثالثة: القبائل: عين على رأسها: "كريم بلقاسم" و نوابه: "عمر أوعمران" و "زعموم" و "محمدي سعيد".

[7]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجعالسابق، ص ص 88- 89.

- المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة: عين على رأسها: "رابح بيطاط" و نوابه: "سويداني بوجمعة" و "بوعجاج" و "بوشعايب".
- المنطقة الخامسة: وهران: و عين على رأسها: "العربي بن مهيدي" و نوابه: "ابن عبد المالك" و "بوالصوف" و "بن علا " و "فرطاس" [8].

- اتفاق الأعضاء على أن تكون العمليات العسكرية موزعة في كامل أرجاء البلاد تقريباً؛ ذلك لأنهم أدركوا أن إعلان الثورة أو القيام بها في جهة ما من تراب الوطن دون الجهة الأخرى، أو تأجيل جهة ما، أو إعطاء أولوية لجهة ما، يعد تسهيلا للعدو في القضاء على الثورة جزء فجزء، و جهة فجهة، و لذلك قرروا أن تكون الثورة شاملة لكل جهات الوطن، شماله و جنوبه، شرقه و غربه.

* في 23 أكتوبر 1954م. ببلدة "الرايس حميدو" (بوانت بسكاد سابقاً) بغرب العاصمة، عقدت لجنة الستة إجتماعين:

- الأول: من أجل اتخاذ قرارين مهمين، هما:

- إعطاء تسمية جديدة للحركة، حيث يقول السيد "بوضياف": " و في الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني، و التنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني ". كما تقرر أن تكون القيادة جماعية، و أن المقياس الوحيد هو الإيمان بالكفاح المسلح أسلوبا لتحرير البلاد.

- تحديد تاريخ اندلاع الثورة، حيث تقرر أن يكون يوم الاثنين أول نوفمبر 1954م. هو تاريخ اندلاع الثورة التحريرية و أُحْتفظ بسريته [9]، هذا وقد اختير يوم الاثنين كبداية للثورة لعدة اعتبارات؛ منها ما هو عام، حيث أن القوات التي كان يخشى بأسها كقوات الجيش و الشرطة و الدرك ممتعة بإجازة الإحتفال بعيد القديسين الذي صادف هذا اليوم، كما أن ليوم الإثنين قدسية التفاؤل بمولد الرسول صلى الله عليه و سلم و استلهام لمعاني جهاده.

أما الأعتبارات الخاصة هي:

[8]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 89.

[9]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 90.

- أن هذا اليوم و هذا الشهر بالذات يأتي في آخر فصل الخريف، و هو الفصل الذي يتم فيه جمع و تخزين كل المحاصيل الزراعية، و بذلك يستطيع المجاهدون، أن يحصلوا على ما يكفيهم لمدة ستة أشهر أو أكثر من المواد اللازمة للتموين طوال فصلي الشتاء و الربيع، بالإضافة إلى:

- أن آخر هذا الشهر هو أول الشتاء حيث يبدأ هطول الأمطار و سقوط الثلوج؛ مما يصعب على القوات الفرنسية التنقل خاصة و أن طرق المناطق الجبلية غير معبدة، كما:

- أن فصل الشتاء هو الفصل الذي يضطر فيه سكان تلك المناطق للصعود إلى الجبال لجلب الحطب، كما لا يمكن للحيوانات و المواشي أن تعيش خارج الجبال؛ و بذلك يتمكن جنود جيش التحرير من الإتصال بالسكان بكل سهولة و أمن وسط الجبال، حيث تتم التوعية و التكوين و التنظيم،

- كما أن كثيراً من أصحاب القطعان الذين لم يفهموا معنى الثورة بعد؛ و يتوقع منهم القيام بأي شيئ ضدها سيحسبون ألف حساب لأموالهم في الجبال. هذه الاعتبارات و التقديرات التي أخذت بعين الاعتبار حتى تكون الانطلاقة الأولى للثورة قوية من بدايتها.[10]

الثاني: هو إجتماع ناقش فيه أعضاء الستة آخر التحضيرات حيث:

- قدم السيدان "ديدوش" و "بوضياف" نص نداء جبهة التحرير الوطني، و تحرر الاحتفاظ بسرية التاريخ إلى أن ينتقل النداء إلى الخارج، ثم يخبر رؤساء المناطق الخمسة نوابهم، يومين قبل الموعد المحدد و لن يحاط قادة العمليات بالخبر إلى قبل يوم، و لم يعلم به كذلك المتطوعون و هم في حالة استنفار إلى اثنتي عشر ساعة قبل الانتفاضة؛ تحسباً من تسرب الأخبار، و كسب الوقت.
- الإعلان عن قائمة الأهداف المعينة؛ للهجوم عليها يوم أول نوفمبر 1954م. في الخارج مع توزيع البيان أو النداء، و أسندت هذه المهمة إلى السيد "محمد بوضياف" الذي سافر إلى أوربا، و إلى السادة: "محمد خيضر" و "أحمد بن بلة" و "آيت أحمد حسين" اللذين سافروا إلى المشرق العربي. أما الخمسة الباقون من الأعضاء الستة فكانت مهمتهم قيادة المناطق الخمسة.[11]

[10] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 91- 92.

[11] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 90- 91.

1-2- تفجير الثورة التحريرية الجزائرية :

على الساعة الصفر ليلة أول نوفمبر 1954م. الموافق للسادس ربيع الأول 1374هـ. حدث الانفجار العظيم[12]، الذي أُعْلِنَ من خلاله عن بداية الثورة في أنحاء البلاد و هو أمر له دلالته؛ فقد اختير هذا التوقيت لعدة اعتبارات منها:

-أن تعرف فرنسا و يعلم العالم أن هذه العملية ليست عملية مصادفة، أو أحداث عفوية غير مخططة وغير هادفة؛ شأنها شأن الوقائع و الأحداث السابقة التي تمكن الاستعمار بالقضاء عليها بكل سهولة، بل أن هذا التوقيت دقيق، و سوف يوضح للمستعمر أن هناك وحدة وطنية، و تخطيطاً محكماً.

-أن لوحدة الساعة المحددة للعمليات عدة معان و معطيات منها: أن الجميع يكونون في حالة نوم عميق، أو هدوء و إسترخاء؛ و من هنا يمكن توقع ما يحدثه هذا الحدث العظيم من مفاجأة، و استطلاع لما يجري و ترقب لما يتمخض عنه.

-أن التوحيد الزمني يجعل فرنسا تحسب ألف حساب لكل شبر في أرض الوطن؛ فتتشتت قواها و تتضخم تكاليفها.

-أن لتوحيد الزمن مردوده الإيجابي في رفع معنويات الشعب؛ عندما يدرك أن الجزائر من أقصاها إلى أقصاها هي صاحبة القرار، و بذلك لا يمكن للاستعمار مهما تصرف و فعل أن يقضي على الجميع [13].

كانت أحداث ليلة أول نوفمبر شاملة حيث انفجرت الثورة في كل المناطق و في التوقيت نفسه تقريبا، وكانت العمليات الأولى كالتالي:

في منطقة الأوراس: كان على رأسها "مصطفى بن بوالعيد" الذي قسمها إلى خمس نواحي كالتالي:

-"ناحية آريس" و قادها الأخ "مدور عزوي" و تحت إمرته 160 مجاهد.

-"ناحية عين القصر" و قادها الإخ "الطاهر أونيش" و تحت إمرته 114مجاهد.

-"ناحية خنشلة" و قادها الأخ "لغرور عباس" و تحت إمرته 42 مجاهدا.

-"ناحية عين مليلة" و قادها الأخ "حجاج بشير" و تحت إمرته 29 مجاهدا.

[12] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 93.

[13] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 92.

-"ناحية بريكة" و قادها الأخ "بن بالة محمد الشريف" و تحت إمرته 12 مجاهدا. و تمت بها العمليات التالية: إكتساح نكنتين بمدينة "باتنة"، قتل قائد الموقع العسكري الفرنسي "بخنشلة"، عزل المجاهدون مدينة "أريس" تماما عن بقية الوطن بعد محاصرتهم لقوات الدرك بها، و قد إمتدت العمليات إلى باب الصحراء؛ و شملت خاصة مدينة "بسكرة" التي وقعت بها ست عمليات.

في منطقة الشمال القسنطيني: كانت تحت قيادة "ديدوش مراد" الذي قال يومها: "أن الشعب سيروي عنا الأساطير عندما نكشف له اليوم عن مبلغ تفانينا في القتال و قوة عزائمنا في الدفاع عن بلادنا" و قد قسمة المنطقة إلى ثلاث نواح:

الناحية الشرقية: قادها الأخ "مصطفى بن عودة" و تحت إمرته 4 مجاهدين.

الناحية الوسطى: قادها الأخ "زيغود يوسف" و تحت إمرته 45 مجاهدا.

الناحية الغربية: قادها الأخ " لخضر بن طوبال" و تحت إمرته 17 مجاهدا.

هاجم فيها الثوار بعض الثكنات و مراكز الشرطة في مدينة " سمندو" (زيغود يوسف حاليا) و مدينة "لخروب".

في منطقة القبائل: كانت القيادة "لكريم بالقاسم" و ساعده الأخوة "أوعمران" و "محمدي السعيد" و "زعموم" و كان عدد المناضلين المستعدين للمشاركة 450 مجاهدا.

تركزت العمليات في هذه المنطقة خاصة في مدينتي "ذراع الميزان" و" العزازقة" التي هاجم فيها الثوار مخفرة الدرك،و أحرقوا مخزنا لجمع الفلين فالتهمته النيران ، و "بتيقزيرت" داهموا مخفرة الدرك، في "بغلية " و "برج منايل" و "تدمايت" و "تيزي عنيف" أبان الثوار عن وجودهم و هاجموا عدة مراكز للفرنسيين و ألحقوا بها أضرار مادية جسيمة، كما قتلوا اثنين من حراس الحقول: أحدهما "بذراع الميزان" و الثاني "بتيزي نثلاثة"، و إقتلعوا عدة أعمدة للنور، وقطعوا الأسلاك الهاتفية؛ فانقطعت المواصلات الهاتفية بين عدة مراكز كالعاصمة و تيزي وزو مثلا.

في منطقة الجزائر: كانت القيادة "لرابح بطاط" و مساعديه الآخوين "سويداني بوجمعة" و "أحمد بوشعايب"، و إستهدفت عمليات المجاهدين في هذه المنطقة الأهداف التالية:مصنع الغاز، و دار الإذاعة، و خزانات الوقود بالميناء، و المركز الهاتفي بساحة أول ماي (شان مانوفر سابقا)، و مواقع إقتصادية في

كل من "البليدة" و "بوفاريك" و "بابا علي"، و مواقع عسكرية أخرى، حيث تم الهجوم على ثكنتين في كل من "البليدة" و "بوفاريك".

في منطقة وهران: كانت القيادة "لمحمد العربي بن مهيدي"، و كان يساعده الأخوان: "ابن عبد المالك روضوان" و "عبد الحفيظ بوالصوف"، و قسم المجاهدين إلى ثلاثة أفواج: الفوج الأول بقيادة "أحمد زبانة" و تحت إمرته ثلاثة مجاهدين، الفوج الثاني بقيادة "شريط على الشريف" و تحت إمرته سبعة مجاهدين، الفوج الثالث بقيادة "إبراهيم عبد القادر" و تحت إمرته ستة مجاهدين.

أما بالنسبة لمنطقة الجنوب فيقول السيد "عمر صخري" بأن السيد: "محمد ولد الحاج" كان موجودا في سوف و أشرف على التحضير لأول نوفمبر... لكن ألقي عليه القبض قبل تاريخ أول نوفمبر الشئ الذي قطع الصلة بين المناضلين و القيادة... و ما معركة 17 من نوفمبر 1954م. التي وقعت بسوف إلا شاهد على ذلك [14].

و تلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة؛ عرف "ببيان أول نوفمبر 1954م."؛ الذي جاء واضحا في معانيه، مبيناً:

- أن مرحلة النضال السياسي التي تتبناها الأحزاب الوطنية قد تجاوزتها الأحداث،

- أنه يجب الخروج من دائرة الصراع الشخصي إلى المعركة الحقيقية ضد المستعمر؛ لأنه هو العدو الحقيقي.

- أن "جبهة التحرير الوطني" هي إسم الحركة الوطنية، و دعا الشعب الجزائري بمختلف انتماءاته إلى الانضمام إليها.

- أن الهدف من الكفاح المسلح هو الاستقلال التام، و تدويل القضية الجزائرية، و وحدة الشمال الإفريقي في إطارها العربي الإسلامي، و لتحقيق ذلك يجب مواصلة الكفاح بجميع الوسائل.

- أما المفاوضات مع المستعمر فلا تكون إلا بالاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، كما لم يهمل البيان مستقبل العلاقات مع فرنسا بعد الإستقلال، حيث لا تكون إلا على قدم التكافؤ و المساواة [15] و

[14] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 98- 100.

[15] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 93.

هذا نص بيان أول نوفمبر 1954م. بعد ترجمته إلى اللغة العربية.(صدر بيان أول نوفمبر 1954م. الأصلي باللغة الفرنسية):

بسم الله الرحمان الرحيم

" نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

" أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، و المناضلين بصفة خاصة – نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، و رغبتنا أيضا هي أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية و عملاؤها الإداريوم و بعض محترفي السياسة الإنتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيئ أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية – في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحداً حول قضية الإستقلال و العمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. و مما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبداً بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث و هكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيء، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزنا الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحاً ظناً منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة:

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

و بهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، و لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية. أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم: جبهة التحرير الوطن.

و هكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، و نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، و جميع الأحزاب و الحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الطفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر.

و لكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2- إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد. وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاماً في تخلفنا الحالي.
2- تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1- تدويل القضية الجزائرية.
2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.
3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

إنسجاماً مع المبادئ الثورية، و إعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواضل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واجد و هما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمناسبة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء و تتطلب كل القوى و تعبئة كل الموارد الوطنية، و حقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً و لكن النصر محقق.

و في الأخير، و تحاشياً للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، و تحديداً للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها التية الطيبة، و تعترف نهائياً للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 – الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و عادات الشعب الجزائري.

2--- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

2--- خلق جو من الثقة و ذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و رفع كل الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

و في المقابل:

2--- فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المتحصل عليها بنزاهة ستحترم. كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2--- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية و في هذه الحالة يعتبرون كالجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

2--- تحديد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك. و انتصارها هو انتصارك. أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

فاتح نوفمبر 1954 الأمانة الوطنية [16]

2- تصاعد الثورة التحريرية الجزائرية :

مع اشتداد الثورة و إيمان الشعب بها؛ ازداد المستعمر ضراوة في قمعها و محاولة عزلها عن الشعب من جهة و عن العالم الخارجي من جهة أخرى [17] مما جعل الثورة تشهد خلال الأشهر الأولى من سنة 1955م. عدة أحداث بارزة : كاستشهاد عدد من أبطال الثورة و قادتها و اعتقال عدد أخر منهم؛ حيث استشهد المجاهد "ديدوش مراد" قائد المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) في 18 جانفي 1955م. في معركة "بوكركر" التي هي أول معركة في الشمال القسنطيني قادها مع سبعة و عشرون مجاهداً ضد أربع مائة عسكري

[16]- عبد العزيز بوتفليقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54(نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، المؤسسة الوطنية للإتصال، النشرو الإشهار: رويبة، الجزائر، 2008، ص ص 9- 13.

[17]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 111.

فرنسي، وأسر المجاهد "مصطفى بن بولعيد" قائد المنطقة الأولى(الأوراس) في الحدود الجزائرية التونسية خلال شهر فيفري 1955م. لكنه فر بأعجوبة من سجته بصحبة أحد عشر مناضلا في 19 نوفمبر 1955م. و إلتحق بالمنطقة الأولى كقائد لها، كما أعتقل المجاهد "رابح بيطاط " قائد المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة و ضواحيها)في 13مارس 1955م. . لكن ذلك لم يؤثر في مسيرة الثورة بل إنه زاد في عزيمة و إيمان المجاهدين و إصرارهم على تحقيق النصر ، في الوقت الذي كان المستعمر في بداية تلك السنة مصمما على سحق كل خلية جديدة للثورة [18] خاصة بعد ما اتضح مدى شمولية هذه الثورة ؛ إذ أصبحت خطراً على الوجود الاستعماري في الجزائر، كما أنها لم تقتصر خطورة تأثيرها على الوضع الداخلي فحسب بل امتدت إلى الوضع السياسي في فرنسا نفسها فقد كانت سبباً في أسقاط حكومة "منديس فرانس" (Mondesse France) في فيفري 1955م. التي خلفتها حكومة "إدغار فور" (" Edgar Foure" الذي حكم من 23 فيفري 1955م. إلى 24 جانفي 1956م. ضمن الجمهورية الفرنسية الرابعة) و الذي أرسل بدوره "جاك سوستيل" (J.Soustelle) كحاكم عام للجزائر[19]. و من هنا تصاعدت الثورة التحريرية ضمن حدثين مهمين هما: هجمات 20 أوت 1955م.، و مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.

2-1- هجمات 20 أوت 1955م.:

هناك جملة من الأسباب و الدوافع و الأهداف غير المباشرة و المباشرة التي جعت الثورة التحريرية تخطط و تنفذ هجمات 20 أوت 1956م. أو ما يعرف بهجمات شمال قسنطينة نجزها في ما يلي:

2-1-1-دو افع القيام بهجمات 20 أوت 1955م. و العمليات التي تضمنتها:

أ-الدو افع :

دخل "جاك سوستيل" الجزائر يحمل أفكاراً جديدة لإطفاء نار الثورة بأساليب سياسية تمثلت في :
- التقرب من المعمرين و كسب ثقتهم و عطفهم بهدف جعلهم يتقبلون تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا [20]، كخطوة أولى للإدماج في ظل جزائر "فرنسية"، و قد صرح في 23 فيفري 1955م. بقوله: "إن فرنسا هنا في ديارها أو على الأصح فإن الجزائر و جميع سكانها لفرنسا، كما أنها جزء لا يتجزأ منها... إن مصير الجزائر فرنسي ، و هو اختيار قررته فرنسا، و هذا الاختيار يدعى الإدماج "،

[18]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 113-114.
[19]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 112.
[20]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 112.

- إطلاق سراح قيادة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية؛ لتهدئة الوطنيين بصورة خاصة؛ لكن ذلك لم يقلل من إصرار الوطنيين على التمسك بمبادئهم الوطنية التي يحملونها [21].

- مصادقة المجلس الوطني الفرنسي على تطبيق حالة الطوارئ بالجزائر في كل من : "الاوراس" و "القبائل" و "شمال قسنطينة"، كما عززت قواتها في الجزائر بعساكر اللفيف الأجنبي و المظليين [22].

- تجريد الثورة من شعبيتها و التشكيك في المبادئ التي أعلنتها في بيان أول نوفمبر الهادفة إلى الاستقلال التام للجزائر [23]، و ذلك بالقيام: بإعتقالات جماعية؛ عسى أن تلقي القبض على بعض المسؤولين الكبار، فرض الرقابة و الإقامة الجبرية على 3000 شخص "بعنابة" و 2741 شخص في " سكيكدة" ضمن منطقة "الشمال القسنطيني"، و 4000 شخص في "عين البيضاء" بمنطقة "الأوراس"، و 1800 شخص في وهران،كما قامت بسجن و إعدام عدد كبير من المناضلين؛ كوسيلة وحيدة للقبض على قادة الثورة و تصفيتهم للقضاء النهائي على الثورة، و هذا ما أكده وزير الداخلية الفرنسي في شهر جوان 1955م. بقوله :"إن المقاومة الجزائرية سوف تنتهي إلى الفشل لأننا عرفنا برنامج العمل من الوثائق المأخودة فقد إطلعنا أن الثوار قسموا الجزائر إلى ستة مناطق : فالأولى و هي الأوراس سجن قائدها "مصطفى بن بوالعيد" ، و الثانية و هي "الشمال القسنطيني" لا يعلم شيئاً عن قائدها و يظن أنه قتل، و الثالثة و هي القبائل قائدها "كريم بالقاسم" ، و الرابعة و هي الجزائر خسرت قائدها الأول الذي أخذ أسيرا في شهر مارس و كذلك نائبه ألقي عليه القبض في أول جوان ، و الخامسة وهي لم تجد إلى الآن قائداً "، و إستمر في حديثه مستهيناً بالثورة قائلاً : " فيما يظهر أليس هذا دليلاً كافيا على أن الأقلية الخارجة على القانون سوف تخسر في كل محاولاتها ؟ ألا ترون أن أغلب القادة قد ماتوا أو ألقي عليهم القبض؟ إذن فالثورة أيضاً إلى الموت" [24] . و لعل الغرض الفرنسي من هذا الخطاب إضافة إلى ما ذكر سابقاً هو: أولا: زرع روح الشك لدى الجزائريين ، و ثانياً محاولة تمويه قضية الثورة التحريرية أمام الرأي العام الفرنسي من جهة، و الرأي العام العالمي من جهة أخرى .

إن تخوف الإستعمار من نمو جيش التحرير الوطني و زيادة تضامن و إلتفاف الشعب أكثر مع الثورة جعل الجيش الفرنسي خلال شهر مارس و أفريل 1955م. يعزز دورياته الليلية خاصة في البوادي و المشاتي والقرى، و يحاصر المنطقة الأولى (الأوراس)حصاراً شديداً جعل القائد "شيخاني بشير" نائب "مصطفى بن

[21]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجعالسابق، ص 112.
[22]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجعالسابق، ص 112.
[23]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 112- 113.
[24]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص114.

بوالعيد" قائد المنطقة الأولى يراسل المجاهد "ابن طوبال" نائب "زيغود يوسف" قائد المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) في شهر ماي ليقول له :" نحن في خطر لازم الولايات يعملوا عمليات لفك الحصار علينا" [25] ومن هنا يتضح أن السبب المباشر للقيام بهجمات 20 أوت 1955م. في منطقة شمال قسنطينة خاصة هو فك الحصار على منطقة الأوراس التي كانت تجاورها ؛ و عليه فكر المجاهد "زيغود يوسف" في عقد أول إجتماع ، كان في الفترة ما بين 25 جوان و الأول من جويلية 1955م. في ضواحي "الزمان" بالحدائق بسكيكدة، حضره مائة مجاهد من أعضاء المنطقة الثانية؛ منهم "الأخضر بن طوبال" و مصطفى عمار بن عودة و على كافي و محمد الصالح ميهوب و بوضرسة عمار؛ الذين كانوا من المسؤولين بالمنطقة الثانية، و عن هذا الإجتماع يقول السيد "بن طوبال" أنه : " أسفر عن ضبط برنامج على مستوى المنطقة يخص القيام بعملية جريئة ضد قوات العدو رغم نقص الوسائل البشرية و المادية ... و قررنا في هذا الإجتماع : -

- دخول أكبر عدد من القرى و المدن،
- حددت ساعة منتصف النهار لبداية العمليات ،
- الاتفاق على أن يكون تاريخ يوم السبت 20 أوت 1955م. يوما لإنطلاق تلك العمليات في كل المدن بالشمال القسنطيني [26]؛ و ذلك لأن هذا التاريخ يوافق أمرين مهمين : الأول و هو رأس السنة الهجرية الجديدة ، و الثاني هو حلول الذكرى الثانية لخلع الملك "محمد الخامس" عن عرش المغرب و نفيه إلى "مدغشقر"؛ تعبيرا من الثورة التحريرية عن أصالة الإسلام و العروبة بالجزائر، و عن تضامنها مع الشعب المغربي الشقيق في محنته و إيمانه الراسخ بوحدة المغرب العربي الكبير . كما تم الاتفاق كذلك على مشاركة الشعب في هذا الهجوم كطليعة لجيش التحرير الوطني.

ب- العمليات التي تضمنتها:

أما في ما يخص سير العمليات؛ فقد أتفق على أن تستمر ثلاثة أيام:

- في اليوم الأول: 20 أوت يكون الهجوم على المدن جيشاً و شعباً،
- في اليوم الثاني: 21 أوت، يأتي الاستعمار بجيوشه لحماية المدن، و تدعيم المراكز العسكرية؛ فالتصدي له يكون عن طريق الكمائن في الطرقات لضرب و حماية مراكز جيش التحرير، بالإضافة إلى كسب السلاح من عمليات تلك الكمائن.

[25]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص116

[26]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص119.

- في اليوم الثالث: 22 أوت، تنفيذ حكم الإعدام على كافة الخونة في المدن.

كما تم في هذا الاجتماع تحديد أماكن و أهداف العمليات فاختير تسعاً و ثلاثين هدفا في المدن و القرى التابعة للمنطقة الثانية التالية: قسنطينة، الخروب، فليب فيل(سكيكدة حاليا)، القل، عين عبيد، وادي زناتي، 21لا رمان (المجاز حاليا)، كوندي سماندو (زيغوت يوسف حاليا)، الحروش، سان شارل(رمضان جمال حالياً)، غالبييدي (تواتي محمد حالياً)، قالمة، جماب (عزابة حالياً)، الميلية، سطورة و فلفلة و غيرها من الأماكن الأخرى. في حين تم اختيار هذه الأماكن لما تحتويه من أهداف عسكرية و إقتصادية و نشاطاً مدنيا من قبل سكانها المعمرين الفرنسيين البالغ عددهم حوالي مائة و عشرين ألف معمر، يسكنون المزارع و الضيعات ، و يشتغلون بالتجارة و الصناعة.

هكذا خطط قادة المنطقة الثانية لعمليات 20 أوت 1955م. مراعين في ذلك كل الظروف المعاشة الداخلية و الخارجية، و إختيار المناسبة حتى يكون لها صداها القوي؛ الذي ترغب إليه الثورة، و تكون أيضاً ردا حاسما على سياسة المستعمر و لتبرهن له أن الثورة مستمرة حتى تحقيق الغاية التي إنطلقت من أجلها [27] .

2-1- 2-أهداف هجمات 20 أوت 1955م.:

كان للتخطيط لهجمات 20 أوت 1955م. أو ما يعرف هجمات منطقة الشمال القسنطيني أهداف داخلية و خارجية حتمية نصيغها في ما يلي:

أ- الأهداف الداخلية: تمثلت في:

- فك الحصار عن المنطقة الأولى (الأوراس) التي كانت في خطر[28]، عن طريق اختراق الحصار المفروض عليها بإستهداف أهم القواعد العسكرية بالمنطقة [29].

- إعادة بعث قوة الثورة في المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) لتكون قوة في وجه الإستعمار الذي ضيق على الثورة و الشعب،

- التواصل مع قادة المناطق الأخرى من خلال ما تنشره الجرائد الفرنسية من أخبار عن هجمات المنطقة الثانية، و هي رسالة إعلامية موجهة لكل المناطق الأخرى بأن الثورة مستمرة ليقوموا بدورهم و بذلك تعم

---

[27]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 119- 121.

[28]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 117.

[29]- د. عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني و الاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع:بوزريعة، الجزائر ،2007، ص 244

العمليات كل التراب الجزائري،

- رفع معنويات المجاهدين، و تحطيم أسطورة الإستعمار و جيشه الذي لا يقهر، و إعادة الثقة وتعزيز الروح القتالية للمجاهدين و الشعب على السواء و بث الرعب و عدم الاطمئنان في نفوس المعمرين،

- كسب إنظمام كل تيارات الحركة الوطنية و الشخصيات الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جبهة التحرير الوطني؛ لتوحيد صفوف و جهود الحركة الوطنية من أجل الإستقلال،

- الرد بالرفض للسياسة الإصلاحية التي أتى بها الحاكم العام " سوستيل"،

- تكذيب أقاويل و إدعاءات الاستعمار بتبعية الثورة لبعض العواصم الخارجية، و إثبات وطنية الثورة وشعبيتها [30].

ب- الأهداف الخارجية: فتمثلت في ما يلي:

- تحطيم إدعاءات السلطات الاستعمارية الفرنسية بأن ما كان يحدث في الجزائر مجرد أعمال - تجسيد التضامن مع الشعب المغربي الشقيق حيث تزامنت الهجمات مع ذكرى نفي السلطان محمد الخامس في 20 أوت [31]، و مساندة جيش التحرير المغربي في مقاومته ضد الاستعمار الفرنسي لأن الهدف الأكبر هو تحرير و توحيد المغرب العربي،

- لفت نظر العالم للقضية الجزائرية، و ذلك قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة و خاصة أن الآسيوية الإفريقية في مؤتمر "باندونج" قررت لأول مرة عرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة، وفكرت القيادة في الداخل بأن تقوم بعمل عسكري لأن العمل الداخلي يكون سنداً للممثلين في الخارج [32].

2-1- 3-موقف الاحتلال الفرنسي من هجمات 20 أوت 1955م. و نتائجها:

لقد كان لهجمات 20 أوت 1955م. ردود فعل عديدة من طرف الإحتلال الفرنسي، كما كان لها نتائج واضحة و قوية على الصعيد الداخلي و أيضا على الصعيد الخارجي .

أ- موقف الاحتلال الفرنسي من هجمات 20 أوت 1955م. :

واجهت القوات الإستعمارية الفرنسية أحداث 20 أوت 1955م. بكل وحشية؛ لقد كان الانتقام شديداً

---

[30]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 117- 118.

[31]- د. عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني و الاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع:بوزريعة، الجزائر ،2007، ص 244

[32]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 117- 119.

خاصة تجاه أبناء الشعب العزل، فعلى سبيل المثال في مدينة "وادي زناتي" التي أخذها المستعمر أخذاً شديداً امتلأت الشوارع و الطرقات بجثث القتلى، و لم يكتفي المحتل الفرنسي بذلك فقط بل كان يسخر السكان العرب لتجميع القتلى و دفنهم، ثم يعدمونهم. على تلك الصورة كان الإنتقام في كل المدن و القرى الثائرة بالشمال القسنطيني من طرف العسكر الفرنسي الذين سرعان ما انظم إليهم المستوطنون الأوربيون أنفسهم على هيئة حرس غير نظامي و فتكوا بالأهالي العزل؛ فأعادوا للأذهان ذكرى مذبحة 8 ماي 1945م.[33] - إقرار الحكومة الفرنسية و إدارتها بقوة الهجمات و شدتها، و بنجاح العمليات التي قام بها المجاهدون إلى جانب الشعب، الراجع إلى التخطيط المحكم لها قبل الخوض فيها بالرغم من قلة تسليحهم، و إدراكها أن ما يجري هو ثورة منظمة ؛ لها قيادة تسهر على تنظيمها و يقف بجانبها شعب بكامله يصغي لأوامرها و لتنفيذها، لكنها و في الوقت نفسه و كعادتها لجأ المسؤولين الاستعماريين فيها إلى إخراج الثورة من طابعها الوطني، و جعلها تابعة لدول أجنبية، و فقدمت الحكومة الفرنسية احتجاجات إلى كل من مصر و أسبانيا؛ ليوهموا الرأي العام الفرنسي و العالمي، بأن هاتين الدولتين هما المسؤولتان عما يحدث في الجزائر[34] .

ب- النتائج التي حققتها هجمات 20 أوت 1955م.:

كانت من نتائج هذه الهجمات على الصعيد الداخلي بالنسبة للثورة التحريرية :

- فك الحصار على منطقة الأوراس لإنتقال قوات كبيرة إلى منطقة شمال قسنطينة كما كان مخطط له،
- التحام القاعدة الشعبية و التفافها حول جبهة التحرير الوطني بكيفية أقوى و أوسع مما أعطى للثورة دفعة جديدة و مكنها من الإنتقال إلى المرحلة الشعبية الحقيقية التي أصبحت فيها الجماهير الشعبية تساهم في الثورة على نطاق أوسع و أشمل ؛ لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني؛ ففي أول أكتوبر 1955م. بدأت العمليات المسلحة في منطقة وهران بعد وصول السلاح إليها، فكانت المفاجأة بالنسبة للمستعمر الذي كان يصفها في تقاريره بأنها المنطقة الوحيدة التي بقيت إلى ذلك الحين توصف بأنها المنطقة الهادئة تماماً،
- القضاء نهائياً على الحلول المشلولة التي كانت تراود بعض السياسيين الجزائريين،
- الكشف عن حقيقة السياسة الفرنسية الرامية إلى إبادة الشعب الجزائري،

[33]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص123.

[34]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 125.

أما عن الصعيد الخارجي فقد حققت هذه الهجمات:

- رفع صوت الثورة عالياً، و أشعرت العالم أن ما يجري في الجزائر هو ثورة حقيقية، و مع أن الجمعية العامة للأمم المتحدة رفضت مناقشة القضية الجزائرية في دورة سنة 1955م.، إلا أن هذا الرفض تم بأغلبية صوت واحد فقط؛ ذلك دليل على أن الثورة الجزائرية لقيت صداها في العالم، و على أن الدبلوماسية الفرنسية كانت تخادع الرأي العام العالمي، و هذا يعد إنتصار للثورة الجزائرية،

- إدراك أعوان الاستعمار أن الثورة مستمرة و لا يمكن أن يقضى عليها؛ لأن الشعب كله ملتف حولها، و لذلك عدلوا من موقفهم؛ فلما طلبت منهم الإدارة الاستعمارية أن يجددوا النداءات ضد الثورة أظهروا امتناعا و رفضوا الطلب، وذلك لشعور الأعوان باليقظة الشعبية الكبرى [35].

لقد حققت أحداث 20 أوت 1955م. نتائج قوية على الصعيدين الداخلي و الخارجي، كما أعطت دفعا قويا للثورة توج بعقد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني بوادي الصومام في 20 أوت 1956م.

2-2- مؤتمر الصومام 20أوت 1956م.:

يعد مؤتمر الصومام الحدث الأكثر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956م. ففي هذا المؤتمر خرج جيش التحرير الوطني مستفيدا من دروس 20 شهراً مضت من الحرب، كما تم تحديد الأهداف السياسية للثورة ، و المبادئ الأساسية التي سارت عليها حرب التحرير، إلى أن إستطاعت تحقيق الغاية التي قامت لأجلها و المتمثلة في الإستقلال الوطني [36].

2-2-1- إنعقاد المؤتمر:

أ- دو افع إنعقاد مؤتمر20 أوت 1956م.:

هناك عدة عوامل أدت إلى عقد مؤتمر الصومام نجزها في ما يلي:

- المراحل الصعبة التي مرت بها الثورة التحريرية الجزائرية في بداية الفترة الأولى من اندلاعها في أول نوفمبر 1954م. إلى غاية تاريخ إنعقاد مؤتمر الصومام ، و ما حققته بالرغم من ذلك من إنتصارات .

- هجومات 20 أوت 1955م. و ما لها من مفعول كبير في دفع الثورة دفعا قويا، جعلها تشتد و تتسع لتشمل معظم تراب الجزائري، و تحقق إلتفاف الشعب حولها.

[35] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع نفسه، ص ص 126- 127.

[36] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 139.

- شروع النظام الإستعماري في تنفيذ مخططات التقسيم العسكري الرباعي(الكادرياج) الذي جاء به الحاكم العام الفرنسي" روبرت لاكوست" الذي بدأ فيه العمل التمهيدي في 28 أفريل 1956م. و إنطلقت فيه عمليات التخريب بداية من 15ماي 1956م..

- صعوبة الإتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني بسبب سياسة التقسيم العسكري الرباعي.

- الحاجة الشديدة إلى السلاح و ما يقابلها من قلة في المال،

- ضعف التنسيق في الأعمال فكثير من المسؤولين كان يتردد في إتخاذ موقف واضح تجاه المشاكل الكبرى لبعد المسافة بينهم؛ و ذلك يعود إلى أن مناطق الكفاح كانت لها قيادات خاصة لا يربط بينها إلا الاتجاه الثوري العام دون ن تكون على رأسها قيادة مركزية معينة.

- ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة، حيث يكاد يكون معدوما، و لأن الثورة كانت بحاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت [37]، عملت القيادة على إتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني، يقول المجاهد "ابن طوبال": " قررنا تنظيم ملتقى آو ندوة وطنية... للمناقشة"[38] .

ب- ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.:

منذ بداية شهر أفريل 1956م. شرع القادة في الإعداد للمؤتمر؛ فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق و قادتها، و كانت الفكرة في البداية متجهة إلى عقد المؤتمر في شمال قسنطينة،؛ حيث مركز قيادة المجاهد "زيغود يوسف" قائد المنطقة، و لكن صعوبات جمة طرأت على الموقف، جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك، كما علم المستعمر أخبارا عن المؤتمر من جراء ضياع مستندات ووثائق المجاهد "كريم بالقاسم قائد المنطقة الثالثة في كمين وقع فيه، مما أدى بقيادة جيش التحرير إلى تغيير زمان و مكان المؤتمر، و بعد مداولات عديدة، تم الإتفاق على أن ينعقد المؤتمر في قرية "ايفري أوزلاقن" بغابة "أكفادوا" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام بالقرب من مدينة "بجاية"؛ حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة. ويعود إختيار منطقة وادي الصومام إلى إعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير، لأن هذا المكان بالذات الذي اختير للمؤتمر كان الفرنسيون يزعمون أنهم سيطروا عليه؛ لذلك أراد قادة جيش التحرير أن يتحدوا العدو و يظهروا للرأي العام الفرنسي و العالمي مدى قوة وسيطرة جيش التحرير الوطني في حربه ضد الإستعمار ، و أن المكان

[37] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 140.

[38] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 141.

الذي أعلن القادة المستعمرين أنهم سيطروا عليه و تمت تصفيته من الثوار، أستطاع قادة الثورة التحريرية أن يعقدوا فيه أول مؤتمر لهم [39].

أما عن الوفود المشاركة في المؤتمر، فقد تعذر حضور الوفد الذي يضم القادة المجودين في الخارج لأسباب أمنية للطرفين، في حين حضر المؤتمر مندوبو كل المناطق ما عدا منطقتي: "الأوراس" التي تعذر وصول وفدها، و "الجنوب" التي أرسلت تقريرها للمؤتمر [40].

و عن افتتاح المؤتمر وسير أعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين: "شرعنا في العمل في يوم الثلاثاء 14 أوت 1956م.، و أنتهينا من الإجتماعات الموسعة في 20 منه، فكانت إجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر. كما عقد يوم 23 أوت الإجتماع الأخير الموسع الذي تليت فيه المقررات؛ فنالت مصادقة الجميع"[41].

هكذا استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة اثنين و عشرون شهراً من الكفاح في خلال عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة من قضايا طرحت للمناقشة كالتالي:

1- شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع و موضوع الاجتماع.
2- تقديم التقارير:
أ- تقرير نظامي:عن كيفية التقسيم و الهيكل العام للجيش و مراكز القيادة.
ب- تقرير عسكري: عدد المناضلين و المجاهدين، و الوحدات و نظام تركيبها، الأسلحة.
ت- تقرير عن المالية: المداخيل، المصاريف، المتبقي في الصندوق.
ث- د- تقرير سياسي : عن معنويات المجاهدين و الشعب.
3- القاعدة العسكرية و النشرات المقررة.
4- التوحيد:
أ- توحيد النظام و تقسيم المناطق: و تعيين مراكز القيادات المحلية و إجراء التغييرات على القيادات.
ب- توحيد عسكري: في الوحدات، و الرتب العسكرية، و النياشين و الأوسمة و في المرتبات و المنح العائلية.

[39]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 141- 142.
[40]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 142- 143.
[41]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 142.

ت- توحيد سياسي:المرشدون السياسيون و مهماتهم.

ث- توحيد إداري: مجلس الشعب.

5- جبهة التحرير الوطني: المذهب و القانون الأساسي، و النظام الداخلي، الهيئات المسيرة: مجلس الثورة، لجنة التنسيق و التنفيذ اللجان.

6- جيش التحرير الوطني:الألفاظ المستعملة " المجاهد، المسبل الفدائي". المرحلة الحاضرة و توسيع الهجمات، الإكثار من العمليات.

7- العلاقة بين جبهة التحرير و جيش التحرير، العلاقة بين الداخل و الخارج؛ و خصوصا بين تونس و المغرب و فرنسا و الأمم المتحدة.

8- العتاد.

9- نظام العمل:عسكريا و سياسيا،و وسائله المادية، إيقاف القتال، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة.

10- مواضيع مختلفة: الأوراس، القبائل و ما عداها... [42].

2-2-2- القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام:

درس المؤتمرون في جلساتهم جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع و الميادين، وقاموا بتقييم و نقد الكثير من الأعمال التي أنجزها كل مسئول في منطقته، و اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية و العسكرية و الإدارية و كانت كما يلي:

أ-على المستوى السياسي:

1-إعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام و تحديدها جغرافيا، و ذلك بإنشاء ست ولايات حربية هي: "ولاية الأوراس"، "ولاية الشمال القسنطيني"، "ولاية القبائل"، "ولاية العاصمة و ضواحيها" ، "ولاية وهران"، "ولاية الجنوب" التي تم استحداثها خلال المؤتمر[43] .

2-العمل على تدويل القضية الجزائرية و طرحها أمام المحافل الدولية: الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية.

3-نبذ السلطة الفردية و إحلال محلها قيادة جماعية برجال أمنوا بالثورة و قدموا أنفسهم فداء بكل نزاهة وإخلاص.

[42]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 143- 144.

[43]- عبد العزيز بوتفليقة، المرجع السابق، ص 28.

4-ضبط وتحديد السياسة الداخلية و الخارجية لجبهة التحرير الوطني.

5-العمل على تحرير الوطن، و تحقيق الاستقلال التام، و إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير و التعامل في إطار المصالح المتبادلة.

6-تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير الوطني، و تحريضه على الثورة العارمة ضد الاستعمار و محاربته بكل الوسائل المتاحة.

7-اتخاذ موقف ثابت ضد كل الأعمال الفردية و ضد كل متعامل مع العدو على حساب الثورة.

8-مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل و الخارج.

9-العمل على استغلال كل الطاقات و الوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية و وضعها في خدمة القضية الوطنية المتمثلة في الحرية و الاستقلال.[44]

10-إقرار أولوية الداخل على الخارج، مع إقرار العمل الليلي.

11-إعطاء الصلاحيات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لاتخاذ أي موقف تتطلبه ظروف معينة للتفاوض حول وقف القتال.

12-فيما يخص إنشاء الحكومة المؤقتة، فقد تركت الصلاحيات للجنة التنسيق و التنفيذ التي يمكنها أن تدرس ذلك و تبت فيه بالتنسيق مع وفد جبهة التحرير الوطني الذي يعمل أعضاؤه في الخارج.

13-تزويد ممثلي جبهة التحرير الوطني لدى منظمة الأمم المتحدة بكل المعلومات و التعليمات التي يمكن أن تسهل أعمالهم و تساعدهم على خدمة القضية الوطنية.

14-تبني المؤتمر فكرة تعيين "زيغود يوسف" و "مزهودي ابراهيم" لحل مشاكل "سوق أهراس" و "التمامشة"، و "أوعمران" و "سي الشريف" و "عميروش" لحل مشاكل "الأوراس" و "الجنوب" [45].

ب-على المستوى العسكري:

اتخذت عدة قرارات أهمها:

[44]- عبد العزيز بوتفليقة، المرجع السابق، ص 29.

[45]- عبد العزيز بوتفليقة، المرجع السابق، ص ص 29- 31.

1-توسيع نطاق العمليات الفدائية و العسكرية و تعميمها.

2-وضع خطة عسكرية إستراتيجية جديدة تتماشى و مستحدثات الظروف لإحباط كل مخططات العدو وذلك بنصب الكمائن و شن الهجمات على مراكز العدو و ثكناته و ممتلكات المعمرين و مراكز التموين و غيرها قصد شل اقتصاد العدو[46] .

الجانب التنظيمي؛و نخص به التنظيم الإداري و العسكري: القيادة المحلية.

تتلخص الأطر التنظيمية التي أقرها مؤتمر الصومام فيما يلي:

1- إصدار وثيقة سياسية شاملة ؛ تعتر قاعدة إيديولوجية تحدد منهجية الثورة المسلحة مرفقة بتصور مستقبلي للآفاق و المبادئ و الأسس التنفيذية للدولة الجزائرية بعد استعادة الاستقلال.

2- تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات ؛ كل ولاية تتضن عددا من المناطق و النواحي و الأقسام، و جعل العاصمة منطقة مستقلة، و هذا كله من أجل تسهيل عملية الإتصال و التنسيق بين الجهات.

3- توحيد التنظيم العسكري و ذلك من خلال الإتفاق على مقاييس عسكرية موحدة لمختلف الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني المنتشرة عبر ربوع الوطن، فيما يتعلق بالأقسام و الرتب و المخصصات والترقيات و المهام و الهيكلة.

4- التنظيم السياسي : تناول فيه المؤتمرون التعريف بمهام المحافظين السياسيين و المجالس الشعبية و اختصاصاتها و المنظمات المسيرة للثورة و كيفية تشكيلها.

5- تشكيل قيادة عامة موحدة للثورة مجسدة في كل من المجلس الوطني للثورة و هو بمثابة الهيئة التشريعية (انعقد مؤتمره الأول في"واد الصومام" بالجزائر، بينما عقدت جلساته التالية خارج حدود أرض الوطن)، ولجنة التنسيق و التنفيذ كهيئة تنفيذية لتسيير أعمال الثورة (تكونت من خمسة أشخاص تعهدوا الثورة منذ انطلاقها، و أمدوها بالعزم و الإندفاع، و ظلت تعمل بهذه الصفة حتى 27/ 7 / 1957م. حيث اضطرت لمغادرة أرض الوطن و توجيه الثورة من وراء الحدود).

6- علاقة جيش التحرير بجبهة التحرير: تعطي الأولوية للسياسي على العسكري، و في مراكز القيادة يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.

[46]- عبد العزيز بوتفليقة، المرجع السابق، ص 31.

7- علاقة الداخل بالخارج : تعطي الأولوية للداخل على الخارج، مع مراعاة مبدأ الإدارة المشتركة.
8- توقيف القتال، المفاوضات، الحكومة المؤقتة، أمور مختلفة [47].

بعد تقسيم البلاد إلى ست ولايات كما سبقت الإشارة إليه سابقاً، و حددت الحدود الفاصلة بين كل ولاية؛ أصبح تقسيم كل ولاية على النحو التالي: الولاية، ثم المنطقة، ثم الناحية، ثم القسم حيث أن القسم: يتكون من عدة فروع حسب أهمية المساحة و السكان،

أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية؛ وتتكون من القائد و له ضفتان: عسكرية و سياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، و يحيط به ثلاثة نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، و فرع الاستعلامات و الإتصالات، كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة و الناحية و القسم [48].

2-2-3- نتائج مؤتمر الصومام:

كان مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م. صغيراً في حجمه، كبيراً في سمعته، حيث كانت مقرراته تشبه ميثاقاً وطنياً، أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية؛ فقد أعطى نتائج أكثر من مما كان متوقعا منه [49].

أ-على المستوى الداخلي:

لقد كانت لمؤتمر الصومام الذي يعتبر المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني نتائج كبيرة كانت في مستوى طموح الشعب و تطلعاته حيث :

- إستطاع أن ينظم الثورة؛ و ذلك بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش.،
- قسم البلاد إلى ولايات و مناطق و نواحي و قسمات، و على كل منها قيادة تنظم أحوالها،
- توحيد القيادة الوطنية التي تمثلت في:

1-**المجلس الوطني للثورة:** و يتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون ، و 17 مساعدون ، و يجتمع المجلس مرة في السنة مدة وجود الحرب، و هو الوحيد الذي يستطيع إيقاف القتال ، و أما الدائمون فهم:
1- بن بوالعيد ، 2- زيغود يوسف، 3- كريم بلقاسم، 4- أوعمران عمار، 5- بن مهيدي العربي، 6- بيطاط

[47] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 245.
[48] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 146.
[49] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 160.

رابح، 7- الأمين محمد، 8- فرحات عباس، 9- عباد رمضان، 10- بن يوسف بن خدة، 11- عيسات إدير، 12- أيت أحمد حسين، 13- خيضر محمد، 14- بن بلة أحمد، 15- توفيق المدني، 16- يزيد محمد،

أما المساعدون فهم: 1- نائب مصطفى بن بوالعيد ، 2- بن طوبال لخضر، 3- محمدي السعيد، 4- دحلس سليمان، 5- ملاح علي، 6- بوالصوف عبد الحفيظ، 7- بن يحيح محمد، 8- بجاوي محمد، 9- مالك، 10- دحلب سعد، 11- الإتحاد العام للطلبة الجزائريون، 12- الإتحاد العام للطلبة الجزائريين، 13- لوتشي صالح، 14 - ثعالبي الطيب، 15- مهري عبد الحميد، 16- فرانسيس أحمد، 17- سي ابراهيم (مزهودي)،[50]

2-**لجنة التنسيق و التنفيذ:** و تتكون من خمسة أعضاء؛ و لهم السلطة لمراقبة المنظمات السياسية، و الأقتصادية، و الأجتماعية، و العسكرية، و اللجنة المكلفة بإنشاء و مراقبة اللجان المختلفة كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالنتسيق مع المندوبين في الخارج [51].

- أصبحت جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة ، و عم نفوذها كامل القطر، و يعود ذلك إلى:

- إقرار مبدأ الإدارة الجماعية،

-غايتها المنشودة الاستقلال الوطني و الوسيلة هي الثورة المسلحة.

-تحقيق اتحاد الشعب في الكفاح بدون تحيز أو تعصب .

-نبذ تقديس الشخصية و محاربة الخونة [52].

- اتضح أن الثورة الجزائرية وطنية و شعبية، لها إدارة مركزية قادرة على الوصول بها إلى النصر النهائي.

ب- بالنسبة إلى فرنسا:

نتيجة لما حققته الثورة التحريرية الجزائرية من نمو و توسع على المستوى الداخلي، و ما وصلت له من تضامن مادي و معنوي من أشقائها العرب و كل شعوب آسيا و أفريقيا؛ فكر المستعمر في خطة جديدة لخنق هذه الثورة في الداخل؛ ليضع حدا لكل وسائل العون المادي لها ، وذلك عن طريق :

[50] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 148.

[51] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 148.

[52]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 149- 150.

- خطط لاختطاف بعض قادة جبهة التحرير في الخارج، فقام بعملية القرصنة الجوية عندما كان الوفد الجزائري في طريقه من "المغرب الأقصى" إلى "تونس " على متن طائرة مغربية يقودها فرنسي؛ لحضور المؤتمر الذي دعت إليه "تونس" أقطار المغرب العربي الثلاثة؛ و هو مؤتمر الهدف منه هو تأسيس اتحاد فدرالي بين "تونس"و "الجزائر" و "المغرب الأقصى" على أن يساعد هذا الإتحاد في حل المشكل الجزائري، فبعد الاتصالات التونسية رحبت "فرنسا" بالفكرة ، لكن جبهة التحرير قبلت بتحفظ مع عدم الألتزام بشيء من شأنه أن يلحق الضرر بالثورة و مستقبلها. حيث تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي و بتآمر مع الطيران ، أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة في 22 أكتوبر 1956م.، وفي الليل أذاع "راديو مونتيكارلو" النبأ و قد جاء فيه: "أن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من "المغرب" إلى "تونس" من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي و أنزلتهم في مدينة الجزائر؛ حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن"، و هكذا ظنت فرنسا أنها بهذه العملية ؛ قد قضت على زعماء الثورة كما أذاعت ، و بذلك تكون حققت هدفها في إضعاف الثورة [53].

- سد المنافذ التي يعتقد أنها تصل عن طريقها الإمدادات للثورة؛ بإنشاء خط مكهرب و ملغم على طول الحدود الجزائرية المغربية و التونسية[54]: شرقا: ذلك لكون الاتصال دائما كان مشرقيا في اتجاه "مصر" عبر تونس و ليبيا؛ فالحدود الشرقية هي المعبر الوحيد الذي دخل منه التموين العسكري للثورة خاصة في مرحلتها الأولى عبر الطريق البري القادم من "مصر" إلى "ليبيا" و منها إلى "تونس" ثم عبر الحدود إلى "الجزائر" [55] كما أن "تونس" و "المغرب" أصبحتا بعد نيلهما استقلالهما في مارس 1956م. قواعد خلفية حقيقية للثورة . و عليه و مع بداية سنة 1957م. قدم وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" مشروع إلى البرلمان الفرنسي يقضي ببناء خط أسلاك مكهرب بالحدود الغربية و الشرقية للجزائر؛ بهدف قطع الإمدادات العسكرية عنها، و يمتد هذا المشروع الكبير من الناحية الشرقية على الحدود التونسية و يعرف باسم خط "موريس" شمالا من: عنابة في اتجاه الجنوب حتى "نقرين " ناحية "وادي سوف" على طول 460 كلم و عرض من 30 إلى 60 متر . أعلنت فرنسا عن نهاية بنائه في 15 سبتمبر 1957م. ، أما الخط المكهرب الثاني على الناحية الغربية فيمتد غربا من مرسى "بن مهيدي" بولاية "تلمسان" إلى "بني ونيف" بولاية بشار بطول 750 كلم، و قد سخرت "فرنسا" لبناء هاذين الخطين من أفراد الشعب الجزائري بالقوة ما يقارب

[53]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 168- 169.

[54]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 206.

[55]- د. محمد لحسن زغيدي، هجومات 20 أوت 1955 و بعادها، مجلة الدراسات للعلوم الأنسانيةو الإجتماعية- جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، العدد 25 ص 212.

نسبته التسعون بالمئة من منهم في المحتشدات، و المساجين و المعتقلين و كذلك من المدنيين الآخرين، بالإضافة إلى العساكر الفرنسيين، و من أفراد اللفيف الأجنبي[56].

3-تطور الثورة التحريرية حتى الإستقلال:

لقد انبثق عن مؤتمر الصومام (20 أوت 1956م.) مجلس أعلى للثورة سمي بالمجلس الوطني للثورة يدير شؤونها و تولى تنظيمها في الداخل و الخارج ، و أصبح الشعب الجزائري كله منظما داخل الثورة؛ التي دعمت مكانتها في الخارج إذ تجسد التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، في شكل عملي قوي، و أصبحت شعوب إفريقيا و أسيا تتطلع نحوها، و تمدها بالعون المادي و الأدبي ،كما بدأ المعسكر الإشتراكي يهتم اهتماما جديا بالثورة الجزائرية التي ظهرت للعالم في صورتها الحقيقية؛ كثورة شعبية عظمى تلعب دورا على مسرح القارة الإفريقية، و هو ما دفع بالمجلس الوطني للثورة في اجتماع دورته بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957م. من إتخاذ عدة قرارات منها: توسيع أعضائه من 34 عضوا؛ نصفهم دائمون و نصفهم مساعدون إلى 54 عضوا كلهم أصليون، ووسعت لجنة التنسيق و التنفيذ من خمسة إلى تسعة أعضاء، كما تقرر إلغاء الأولوية للناحية السياسية على العسكرية، و لا فرق بين الداخل و الخارج.

كما تقرر كذلك القيام بهجوم عسكري عام في كل أنحاء الجزائر ، و توسيع النشاط السياسي و الدبلوماسي في الخارج لإعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة، و المحافظة على قوته و تزايده واتساعه باستمرار، و من أهم مقرراته في هذا الشأن هو: تفويض لجنة التنسيق و التنفيذ بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية إذا ما رأت الظروف مناسبة لذلك [57]. كما أكد ذلك مؤتمر "طنجة" الذي عقده حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور التونسي، و جبهة التحرير الوطني الجزائرية من 27 إلى 30 أفريل 1958م. حيث أوصى:" بعد التشاور مع الحكومتين التونسية و المراكشية بخلق حكومة جزائرية" [58].

3-1- تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 19 سبتمبر 1958م.:

أعلن في يوم الجمعة 19 من سبتمبر 1958م. على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر عن إعلان الجمهورية الجزائرية ، و تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في سائر أنحاء الوطن، و كذلك في الرباط وتونس و القاهرة برئاسة "فرحات عباس"، و منذ ذلك التاريخ أصبحت الحكومة المؤقتة بمثابة

[56]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص214- 215.

[57]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 148.

[58]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 222.

الجهاز التنفيذي المختص بالتعامل باسم الجمهورية الجزائرية ، و الممثل الشرعي لها، و الناطقة باسم شعبها، والمسؤولة عن قيادة ثورتها سياسيا و عسكريا و مادياً، و المفاوض باسمها مع حكومات العالم، فضلا عن كونها مثلت و لغاية الخامس من جويلية 1962م. الهيئة الرئاسية للدولة الجزائرية [59]. فما هي ظروف تأسيس هذه الحكومة المؤقتة، و ما هي تشكيلاتها؟

3-1-1- ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

تأسست الحكومة المؤقتة في إطار وضع جديد آلت إليه الثورة التحريرية، أمل على قيادة الثورة في لجنة التنسيق و التنفيذ الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتدبير شؤون الوطن في الداخل و الخارج و لإبطال المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، و يمكن تصور هذا الوضع في الأحداث التالية:

1- وقوع انتصارات عديدة حققتها الثورة منذ اندلاعها سواء على الصعيد الداخلي؛ حيث عملت على توعية الجماهير و تنظيمها ضمن هيئات مختلفة مثل: تأسيس فيدرالية "جبهة التحرير الوطني" بفرنسا في ديسمبر 1954م.، و إنشاء الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955م.، أو على الصعيد الخارجي فقد عملت الثورة على أن أُعْتُرِف بالقضية الجزائرية و سجلت حضورها رسميا و لأول مرة في المحافل الدولية في مؤتمر "باندونغ" في أفريل 1955م [60].

2- نجاح هجومات 20 أوت 1955م. التي خططت لها قيادة الثورة في شن هجومات واسعة في الشمال القسنطيني بقيادة "زيغود يوسف" الذي خلف الشهيد "ديدوش مراد" قائد المنطقة، و شملت أكثر من 26 مدينة و قرية بالشمال القسنطيني استهدفت فيها العمليات المسلحة كافة المنشآت و المراكز الحيوية الإستعمارية، و مراكز الشرطة و الدرك في المدن و مزارع المعمرين في القرى و الأرياف، و تمكن المجاهدون خلالها من احتلال عدة مدن و قرى في هذا اليوم مما سمح للجماهير الشعبية بالتعبير عن رفضها للأستعمار و مساندتها الواسعة لجبهة و جيش التحرير الوطني، كما حققت هذه الهجمات الأهداف التالية: - إعطاء الثورة دفعا قويا من خلال نقلها إلى قلب المناطق المستعمرة في الشمال القسنطيني. - اختراق الحصار الحربي المضروب على المنطقة الأولى " لأوراس" باستهداف أهم القواعد العسكرية بالمنطقة, - رفع معنويات جنود جيش التحرير بتحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر.

[59]- د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 239.

[60] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص243..

- تحطيم ادعاءات السلطات الاستعمارية بأن ما كان يحدث هو مجرد أعمال تخريبية برتكبها متمردون خارجون عن القانون وقطاع طرق [61].

3- إقرار مؤتمر الصومام لتنظيمات جديدة و توحيده للقيادة الوطنية من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، و لجنة التنسيق و التنفيذ و قد ترأس جلسات هذا المؤتمر الشهيد "العربي بن مهيدي" مع إسناد الأمانة للشهيد "عبان رمضان"، و استعرض خلاله المؤتمرون النقائص و السلبيات التي رافقت انطلاقة الثورة، و انعكاساتها على الساحة الداخلية و الخارجية، و بعد عشرة أيام من المناقشات أسفرت جلسات المؤتمر عن تحديد الأطر التنفيذية المهمة التي يجب إثراءها و صيغت هذه الأطر في قرارات سياسية و عسكرية مهمة و مصيرية؛ مست مختلف الجوانب التنظيمية للثورة الجزائرية السياسية العسكرية والاجتماعية و الفكرية [62].

4 - زيادة النشاط السياسي و الدبلوماسي للثورة،و الحصول على تأييد معظم الدول العربية و الدول الصديقة في العالم، و لقد جاء ذلك النشاط موازيا للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري في داخل الجزائر و على التراب الفرنسي، و هو كفاح اقتضته حتمية السياسة الاستعمارية و رد فعلي طبيعي من طرف جبهة التحرير الوطني على اعتبار أنها الوجه الثاني للمعادلة الجزائرية [63].

5- تأثير الثورة على السياسة الفرنسية الداخلية، و توالي سقوط حكوماتها الواحدة تلو الأخرى حيث أدت الثورة إلى سقوط الحكومات الفرنسية التالية:

- حكومة "بيير مانداس فرانس" حكمت من نوفمبر 1954م. إلى غاية 05 فيفري 1955م.؛ فوجئت باندلاع الثورة؛ فامتازت بالمحافظة على الآلة العسكرية و تقويتها من أجل القضاء على الثورة في بدايتها، لإعتبارها قد جاءت من الخارج هذا من جهة، و اعتماد مشروع إصلاحي عينت له "جاك سوستال" ليطبقه في الجزائر من أجل فصل الشعب عن الثورة من جهة أخرى لكن دون دوى.

- حكومة "ادغار فور " تشكلت في فيفري 1955م. لمعالجة الوضع المتأزم في الجزائر لكنها فشلت،حلت هذه الحكومة و أعلن البرلمان عن انتخابات جديدة يوم 02 جانفي 1956م..

- حكومة "غي موللي" دامت من جانفي 1956م. إلى 21 أفريل 1957م. تلخصت سياستها في ثلاث نقاط هي: إيقاف القتال، و إجراء انتخابات، و التفاوض مع من تعززهم تلك الانتخابات من العملاء و النواب

[61] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ص 243.- 244.

[62] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ص244.- 245.

[63] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 246.

المزيفين، و لأن جبهة التحرير الوطني رفضت ذلك و أصرت على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، و توقيف عملياتها العسكرية ضد الشعب، و تأليف حكومة جزائرية للتفاوض على أساس الإستقلال، لكن حكومة "غي موللي" ردت على نجاحات الثورة بإعتقال زعماء الثورة في أكتوبر 1956م. في عملية قرصنة جوية.

- حكومة "بورجيس مونوري" عينت في مارس 1957م. تعتبر أول حكومة طرحت قوانين الإطار الذي جاء به "بورجيس مونوري"، و قدمته للبرلمان فرفضه و سقطت حكومته في 30 سبتمبر 1957م..

- حكومة "فيليكس غايار": استدعي"فيليكس غايار" لتأليف الحكومة في نوفمبر 1957م. بعدما اشتدت الأزمة الجزائرية، و لعل أفضل ما ميز سياسته هو كثرة هزائم فرنساالعسكرية في الجزائر ، و في المحافل الدولية، فزاداد عليها الضغط، ففشلت و سقطت في أفريل 1958م..

- حكومة "بيير فليملان"؛ أنشئت في أفريل 1958م. في ظروف صعبة للغاية كثرت فيها الإظرابات داخل فرنسا و الجزائر، و لم تستطع الصمود فسقطت بسرعة مذهلة أمام ضربات الثورة في شهر ماي 1958م. [64].

و كانت آخر حكومتين فرنسيتين شهدتهما حرب الجزائر هي حكومة "ديغول" الأولى و الجمهورية الرابعة (01 جانفي إلى 28 ديسمبر 1958م.)، فقد ألف "شارل ديغول" حكومته الأولى في 04 جوان 1958م. بعد انقلاب عسكري أوشك على أن يدخل فرنسا في حرب أهلية بين الجيوش الموالية لباريس و الجيوش في الجزائر وأنصارها في المستعمرات، و هي حكومة قد تأسست في إطار الدستور الفرنسي لعام 1946م.، فإن "ديغول" كلف لجنة لوضع دستور جديد تم إنجازه و التصويت عليه يوم28 ديسمبر 1958م. و أصبح يعرف بدستور الجمهورية الخامسة. هذا و قد امتازت سياسة "شارل ديغول" بكثرة الخطابات ؛ ففي 04 جوان 1958م. أي بعد ثلاثة أيام من الأستلاء على السلطة حل بالجزائر ، و منها أطلق تصريحات غامضة؛ ففي الخطاب الذي ألقاه في مدينة "زمورة" ببرج بوعريريج أطلق مشروع "سلم الشجعان"، و في مدينة "قسنطينة" في 02 أكتوبر 1958م. أعلن عن "مشروع قسنطينة" الإقتصادي و الإجتماعي لتجفيف منابع الثورة، ولكن كل هذه المشاريع فشلت و غير "ديغول" سياسته منذ 1959م. لأن الحكومة الجزائرية قطعت عليه خط الرجعة و دخل في تفاوض مع جبهة التحرير الوطني مرغماً [65].

[64] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ص246- 247.

[65] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 248.

3-1-2- الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية:

عرفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الإعلان عن تشكيلها لأول حكومة مؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958م. و حتى تاريخ الإعلان عن الاستقلال في 05 جويلية 1962م. ثلاث حكومات، نذكرها في ما يلي:

أ – الحكومة الأولى: (19 سبتمبر 1958م. – ديسمبر 1959م.) :

أعلن رسميا عن تشكيل أول حكومة مؤقتة في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958م.، و تكونت عندئذ من الأسماء التالية للسادة:

السيد فرحات عباس رئيساً

السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس و وزير القوات المسلحة.

السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس.

السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس.

السيد رابح بيطاط نائب الرئيس.

السيد محمد بوضياف وزير الدولة.

السيد محمد خيضر وزير الدولة.

السيد محمد لامين دباغين وزير الشؤون الخارجية.

السيد محمود الشريف وزير التسليح و التموين .

السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية.

السيد عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا.

السيد أحمد فرنسيس وزير الشؤون الإقتصادية و المالية.

السيد أمحمد يزيد وزير الأعلام.

السيد بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الإجتماعية.

السيد أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية.

السيد الأمين خان كاتب الدولة.

السيد عمر أوصديق كاتب دولة.

السيد مصطفى اسطمبولي كاتب دولة.

و لقد أصدرت هذه الحكومة أول تصريح لرئيسها في نفس اليوم الذي تشكلت فيه؛ حدد فيه ظروف

نشأتها والأهداف المتوخاة من تأسيسها [66] ، كما أصدرت في 26 سبتمبر 1958م. تصريحاً تعين فيه فتح مفاوضات مع فرنسا [67].

ب- الحكومة الثانية : (10 ديسمبر1959م. – 1961م.):

إجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 10 ديسمبر 1959م. و تم تعيين التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة برئاسة "فرحات عباس" تضمنت الأسماء التالية للسادة:

السيد فرحات عباس رئيسا.

السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس و وزير الشؤون الخارجية.

السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس.

السيد حسين أيت أحمد نائب الرئيس.

السيد رابح بيطاط نائب الرئيس.

السيد محمد بوضياف وزير دولة.

السيد محمد خيضر وزير دولة.

السيد السعيد محمدي وزير دولة.

السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح و الإتصالات العامة. السيد أحمد فرنسيس وزير المالية و الشؤون الإقتصادية. السيد محمد يزيد وزير الإعلام. السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية [68].

ج – الحكومة الثالثة: (9 أوت 1961م. – 05 جويلية 1962م.):

تبرز الوثائق الرسمية للحكومة الجزائرية المؤقتة أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد اجتمع بتاريخ 09أوت 1961 حيث تم تعين يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة مكان فرحات عباس الذي اشتدت خلافاته مع القيادة العامة لجيش التحرير، و عليه تضمنت التشكيلةالثالثة لهذه الحكومة أسماء السادة: السيد بن يوسف بن خدة

رئيساً، و وزير المالية و الشؤون الأقتصادية.

السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس و وزير الداخلية.

السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس.

---

[66] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ص249.- 250.

[67] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص375.

[68] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص250.

السيد محمد بوضياف نائب الرئيس.

السيد رابح بيطاط وزير دولة.

السيد محمد خيضر وزير دولة.

السيد لخضر بن طوبال وزير دولة.

السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية.

السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح و الاتصالات العامة.

السيد أمحمد يزيد وزير الإعلام [69] .

3-2- المفاوضات و المرحلة الإنتقالية و إعلان الأستقلال:

لقد كان الهدف الذي أنشئت من أجله الحكومة المؤقتة و مهمتها نقلا عن السيد "أحمد توفيق المدني" هو: " المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، و هو يظهر رغبته في الأتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتهاالثورة ... و المهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الأستقلال و تمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، و التهيئة لهذا العمل" [70].

بعد أن فشلت خطة "دي غول" في سياسته تجاه الجزائر و التي امتازت بالجمع بين وسيلتين: مضاعفة المجهود الحربي بما فيها محتشدات الموت البطيء، و وضع المشاريع ذات الصبغة الإجتماعية ، و تصاعدت عمليات جيش التحرير الوطني و كثرت انتصاراته، و انهار الاقتصاد الفرنسي ، أعترف " دي غول" بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959م.، و عندما كثرت مظاهرات الشعب الجزائري في الداخل و الخارج (مظاهرات 11ديسمبر 1960م.بالعاصمة، مظاهرة اليوم الوطني ضد التقسيم أو فصل جنوب الجزائر عن شمالها في 5 جويلية 1961م.، مظاهرات 17 أكتوبر 1961م. في "فرنسا"، مظاهرات أول نوفمبر 1961م.)؛ أجبر "دي غول" تحت الضغط إلى الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، و الجلوس إلى طاولة المفاوضات و قدم مشروع تقرير المصير للشعب الفرنسي ليوافق عليه في شهر جانفي 1961م. بنسبة 75 بالمئة .،و هو ما أدى إلى ظهور منظمة فرنسية تدعى بمنظمة الجيش السري الإرهابية التي حاولت زعزعت الأوضاع و إبطال المفاوضات التي كانت كالتالي:

[69] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 251.

[70] - د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 222.

3-2-1-المفاوضات:

قبل جلوس "فرنسا" إلى طاولة المفاوضات الرسمية مع جبهة التحرير الوطني كانت هناك جملة من الإتصالات و المفاوضات السرية التي مهدت إلى هذه المفاوضات الرسمية التي نذكرها في ما يلي:

أ-مفاوضات "مولان" :

في شهر فيفري 1960م. عرضت الحكومة المؤقتة الجزائرية على الحكومة الفرنسية أن توجه مبعوثا إلى "باريس" ليضبط الشروط الفنية للاجتماع بين ممثلي الحكومة الجزائرية و الحكومة الفرنسية، لكن هذه الأخيرة لم ترد على هذا العرض، و في 14 جوان 1960م. ألقى الجنرال "دي غول" خطابا دعا فيه قادة الثورة إلى القدوم إلى "باريس" قال فيه:" إنني أتوجه مرة أخرى باسم "فرنسا" إلى زعماء الثورة، فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما يزال مستمرا" [71].

قبلت الحكومة المؤقتة الجزائرية هذا الطلب في 20 جوان 1960م. و حددت مدينة "مولان" الفرنسية للقاء، و مثل الجزائر السيدان: "أحمد بومجنل" و "محمد الصديق بن يحي"، و مثل "فرنسا" : "روجي موريس" الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر، و الجنرال" هومير دي كاسين"، و قد اصطدم المبعوثان الجزائريان بالموقف الفرنسي خلال المحادثات التي دامت من 25 إلى 29 جوان 1960م. في أن "فرنسا" هي وحدها التي تقرر الحل، وما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، كما حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء و التفاوض بكيفية انفرادية، و هذا ما رفضه مفاوضا الحكومة الجزائرية . لقد كانت "فرنسا" تريد من وراء مفاوضات "مولان" معرفة موقف الثورة و مدى صلابتها و تمسكها بمبادئها [72].

بعد هذا اللقاء تم لقاء آخر بين وفدي البلدين في مدينة "لوسيرن" في "سويسرا" يوم 20 فيفري 1961م.، و كان رئيس الوفد الجزائري :االسيد "علي بومنجل" و رئيس الوفد الفرنسي السيد "جورج بومبيدو" [73] .تمت المحادثات في فندق "ترمينوس" في "لوسيرن"، و كانت أكثر جدية من سابقتها، و على قدم المساواة، و تناولت الجانب الجغرافي، و بعد عرض كل من "بومنجل" و "بومبيدو" لوجهات النظر

[71]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 282.

[72]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 283.

[73]- د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 346.

الأساسية، صرح هذا الأخير بأن:"الحكومة الفرنسية تسلم باستقلال ما نسميه "الجزائر المقيدة" أي باستثناء الصحراء، فنحن خلقنا الصحراء لا مجال لمنحكمإياها"، و اعترض عليه السيد "بومنجل" بقوله أن:"الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر و لا يمكننا التنازل عنها". بعد أن تبينت أهداف "فرنسا" الحقيقية من وراء هذه المفاوضات قام الشعب الجزائري باستنكار هذه السياسة بالخروج في مظاهرات 11 ديسمبر 1960م. و استمر الكفاح الذي يخوضه جيش التحرير الوطني بموازاة الشعب، مما جعل الجنرال"دي غول" يصدر بلاغا رسميا باسم مجلس الوزراء الفرنسي في 15 مارس 1961م. يعلن فيه رغبة الحكومة الفرنسية في اجراء محادثات بواسطة وفد رسمي "يبحث شروط تقرير مصير السكان الجزائريين و المشاكل المتعلقة بذلك" [74].

أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 17 مارس 1961م. موافقتها على العرض الذي قدمته رسميا الحكومة الفرنسية بإجراء المفاوضات و في نفس التاريخ أعلن في كل من "باريس" و "تونس" في وقت واحد أن "فرنسا" و حكومة الجزائر وافقتا على بدء المفاوضات في 7 أفريل 1961م. في مدينة "إيفيان" الفرنسية على الحدود السويسرية، و بذلك استطاعت الحكومة الجزائرية أن تقود الجانب الفرنسي في الاتصالات التي دامت من فيفري إلى 20ماي 1961م. إلى ما كان يتهرب منه الطرف الفرنسي، منذ أكثر من عامين؛ و هو الاعتراف بالخصم الجزائري المحارب، و الجلوس معه إلى طاولة المفاوضات جلوس الند للند [75].

ب-مفاوضات "إيفيان":

بعد أن تم الاتفاق على أن يكون 20 ماي1961م. بداية للمفاوضات بين الحكومتين: الفرنسية و الجزائرية في مدينة "إيفيان" ، سافر من "تونس" الوفد الجزائري المتمثل في السادة: "كريم بلقاسم" رئيس الوفد، مصطفاوي الصغير، مجمد يزيد، الأخضر بن طوبال، رضا مالك، العقيد بن عودة، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب،و الطيب بولحروف إلى "جنيف" حيث قامت السلطات السويسرية بتقديم كل التسهيلات الممكنة ليقوم الوفد الجزائري بعمله في أحسن الظروف الممكنة [76]. و فعلا بدأت المفاوضات في يوم السبت 20ماي 1961م. و استمرت إلى أن توقفت في 12 جوان 1961م. من طرف الحكومة

[74]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص283.- 284.

[75]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 284.

[76]- د. محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 297.

الفرنسية حول نقاط ثلاثة أصر عليها الوفد الفرنسي، و رفضها الوفد الجزائري هي: تسليم الجزائر بقيام وضع خاص

إذا نظرنا إلى المرحلة الأولى أو الأخيرة من المفاوضات نجد أن جولات المفاوضات التي قادتها الحكومة المؤقتة تظهر دبلوماسية الثورة قد مرت بمراحل متصاعدة تمثلت في:

29 مارس 1962م. تكليف الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس بتسيير الفترة الإنتقالية و وتحضير لإستفتاء تقرير المصير؛ الذي تم في 01 جويلية 1962م. [77].

[77] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص378.

الفصل الثاني :

المو اقف المغاربية من الثورة التحريرية الجز ائرية (1954- 1962م.)

تمهيد:

أثناء بداية حرب التحرير الجزائرية كانت كل أقطار المغرب العربي بإستثناء "ليبيا" تحت الإستعمار الفرنسي حيث أن "تونس" و "المغرب" نالتا استقلالهما سنتين بعد بداية حرب التحرير الجزائرية، و حتى بعد إستقلال تونس في 20 مارس 1956م.، و المغرب في 1956م. فإن أنظمتهما لم تتبن مواقف متشددة من الإستعمار الفرنسي إلا في نهاية الخمسينات ؛ ذلك لأن تعامل حكومتهما كان من منطلق النظرة الضيقة و بتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، لكن هذا لا ينفي الأهمية الجيو- إستراتيجية لأقطار المغرب العربي كمجالات عبور للمساندة المادية و العسكرية القادمة من أقطار المشرق العربي، ومن العالم الخارجي ككل، كما لا يقلل هذا من أهمية مساندة أقطار المغرب العربي للثورة الجزائرية خاصة في نهاية الخمسينات وبداية الستينات [78].

1- موقف المغرب من الثورة التحريرية الجز ائرية (1954- 1962):

لعب التواجد الاستعماري الاسباني و الفرنسي في المنطقة دورا أساسيا في تحريض طموح الملك المغربي في تأسيس مملكة مغربية كبرى تشمل أجزاء من الحدود الجزائرية-المغربية، مرورا بالصحراء المغربية و انتهاء بضم موريتانيا ، ضف إلى ذلك الخلافات في الطبيعة السياسية للحركة الاستقلالية في المغرب و في الجزائر [79].

لكن الإنتماء الحضاري ، و المعاناة المشتركة من الإستعمار الفرنسي، و الوعي بالمصير المشترك للشعبين المغربي و الجزائري كلها عوامل شكلت جدار في مواجهة عوائق طرفية أو مصالح قطرية ضيقة كثيرا ما أبداها المغرب [80] ، و على هذا الأساس نميز المواقف التالية:

1-1- الموقف الرسمي:

تميز الموقف الرسمي المغربي بانقسامه إلى موقفين:

الأول : اتسم بسلوكيات تتنافى مع أبعاد وحدة المغرب العربي بصفة خاصة و وحدة الوطن العربي بصفة عامة، و تتناقض مع انتماء و قناعة الشعب المغربي، و ذلك من بداية الثورة التحريرية الجزائرية

[78]- د.إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962): مرجعية لترشيد حاضر و مستقبل سياسة الجزائر الإقليمية و الدولية، دار هومه: الجزائر، 2003، ص ص102-103.

[79]- د.إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص 103.

[80]- د.إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص 103.

إلى غاية نهاية الخمسينات حيث و في الوقت الذي كانت فيه حرب التحرير الجزائرية في أعنف مراحلها شكل المغرب سنة 1958م. لجنة للتفاوض مع الاستعمار الفرنسي حول ترسيم الحدود المغربية- الجزائرية. [81] و هو ما شكل تناقضا مع الالتزامات المغربية في "مؤتمر طنجة"، و المواقف الرسمية للمملكة و الحكومة المغربية المساندة لأهداف و مطالب جبهة التحرير الوطني و على رأسها وحدة التراب الجزائري.

كما لم يكن تأييد الحكومة المغربية لحرب التحرير الجزائرية ناتجا بالدرجة الأولى عن قناعة النظام السياسي المغربي بأبعاد و فلسفة الثورة الجزائرية أكثر منه نابعا عن تخوف النظام المغربي من امتداد الثورة الجزائرية للمغرب في حالة استمرار حرب التحرير الجزائرية. ففي هذه الحالة يصبح المغرب نظاما ودولة في حالة عدم استقرار و بآثار سلبية على استقرار النظام السياسي المغربي خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أجزاء من المغرب آنذاك كانت و ما زالت إلى يومنا هذا محتلة و هي "سبتة" و "مليلة" من طرف الاستعمار الاسباني . كما أن رد فعل الجماهير المغربية كان على وشك التعبئة التصاعدية تأثراً بالثورة الجزائرية لهذا وجد قرار الحكومة الجزائرية المؤقتة بالدخول في مفاوضات مع فرنسا ارتياحا خاصا من طرف الحكومة المغربية معتبرة ذلك عنصرا من عناصر حل القضية الجزائرية و استتباب الأمن في المغرب العربي [82].

أما الثاني: فيتمثل في مساندة الملك "محمد الخامس" المطلقة لحرب التحرير الجزائرية و للقضية الجزائرية العادلة التي تشكل اهتماما محوريا للحكومة المغربية و التي جاءت في عدة مناسبات نذكرها في ما يلي:

- بعد عودته للعرش في 1956م. أكد الملك "محمد الخامس" موقفه الإجابي تجاه حرب التحرير الجزائرية بقوله: "إننا لا نستطيع الإستمرار في إحترازنا الحالي إن لم يحل المشكل الجزائري، و يعترف للشعب الجزائري بالحرية و السيادة " [83].

- تضاعف هذا الموقف المغربي بعد "مؤتمر طنجة"(27-30 أفريل 1958م.) من أجل تكوين اتحاد المغرب الغربي الذي ضم كل من ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية و الحزب الدستوري التونسي و حزب الاستقلال المغربي ، لقد شكل هذا المؤتمر حدثا مؤترا و فعالا لمناصرة حرب التحرير الجزائرية ، وترتب عنه جو سياسي داخل المغرب أكثر تأييدا لمسار الثورة التحريرية؛ حيث تزامن عقد هذا المؤتمر مع حملة استعمارية فرنسية مكثفة ضد الجزائريين و بالتالي شكل انعقاده و نتائجه عاملا ايجابيا لجبهة التحرير

[81] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 104.

[82] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 109.

[83] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 105.

الوطني. هذا و قد وصفت "جريدة المجاهد" هذا الحدث؛ بأنه تعبير عن إرادة 25مليونا من المغرب العربي بجانب كفاح الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، في حين شكلت حرب التحرير الجزائرية و تصفية الاستعمار في المغرب العربي المحاور الأساسية و الأولى في جدول أعمال المؤتمر. أما بقية المحاور كانت حول وحدة المغرب العربي و وضع تنظيم دائم لتجسيد قرارات المؤتمر. كما تضمن الجزء الأكبر من محتوى مداخلات الممثلين في المؤتمر حرب التحرير الجزائرية مؤكدين تدعيمهم لحرب التحرير الجزائرية معتبرين انتصارها الشرط الأساسي لأي مشروع وحدة مغاربية [84] .

- دبلوماسيا، و بحكم طبيعة نظامه السياسي المحافظ و بعلاقاته المرنة مع المعسكر الغربي ، و في نفس الوقت بموقف إيجابي تجاه القضية الجزائرية وجدت المغرب في منظمة الأمم المتحدة مجالا و مصدرا لطرح القضية الجزائرية دوليا، و عمل على الاعتراف الدولي بالحكومة الجزائرية المؤقتة، و هو ما أكده باستمرار ممثلوا المغرب بمنظمة الأمم المتحدة ، عبروا بوضوح عن مناصرتهم للقضية الجزائرية و تأييدهم لتقرير مصير الشعب الجزائري و استرجاع استقلال الجزائر بدون تحفظ، حيث أنه في ديسمبر 1957م. أكد "أحمد العراقي" الممثل المغربي بالمنظمة الأممية أثناء حملة و نشاط دبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية بقـــــوله: " ... أن القضية الجزائرية لا تتطلب مجرد إصلاحات بل هو مشكل سياسي لن يحله إلا الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره بنفسه" [85].

و من مظاهر الموقف المغربي الإيجابي لمناصرة القضية الجزائرية هو السماح و أحيانا تشجيع النشاطات السياسية و الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطنية و قادتها داخل المغرب بما فيها التنسيق مع الفعاليات النقابية و السياسية و الدبلوماسية العربية [86] . و على هذا الأساس:

- أكد الملك مساندته المطلقة لحرب التحرير الجزائرية و للقضية الجزائرية أثناء إستقباله في 18 ماي 1959م. للوفد الجزائري برئاسة "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة و وزير القوات المسلحة ، كما انتهت زيارة الوفد الجزائري للمغرب و التي امتدت من 13 إلى 29 ماي 1959م. بإصدار بيان مشترك تضمن ما يلي: "إن جلالة "محمد الخامس" أكد من جديد أن الجزائر ما تزال في محور مشاغله و أن

[84] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 107.

[85] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 106.

[86] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 106.

الشعب المغربي متضامن مع أخيه الشعب الجزائري و أنه يسانده في كفاحه من أجل الحرية التي هي الشرط الأساسي لتشييد وحدة المغرب العربي و تثمين إستقلاله و تحقيق مصيره" [87].

و هو نفس الموقف الذي عبر عنه الأمير "حسن" ممثل المملكة المغربية في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة في أكتوبر 1960م. حين نادى الجميع بأنه " ... لا يجوز للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تسمح بمواصلةالحرب في الجزائر ... إن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري" [88]

- كما أعطى الملك محمد الخامس الموافقته بمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية (1 نوفمبر 1960م.) على إعلان إضرابا عاما في كل أنحاء المغرب ، حيث نادى المتظاهرون بإستقلال الجزائر و حرية الشعب الجزائري، و كما وجه الملك خطابا في الإذاعة بمناسبة إحياء ذكرى ثورة نوفمبر للأمة قائلا: " أيها الشعب المغربي، إن يوم الجزائر هو يومنا، و من واجبنا أن نواصل مساعدتنا و مساندتنا للجزائر، و أن تضاعف مجهوداتنا حتى نحصل على حقها و يأتي يوم النصر، يجب علينا أن نتحمل كل شيء من أجل القضية الجزائرية" ، "لقد صممنا أكثر من أي وقت مضى أن نساند الجزائر في هذه الفترة الحاسمة و أن ندافع بكل الوسائل مهما كلفنا ذلك من تضحية". "إن تحرير الجزائر هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا، لأنه الضمان الأكبر لحريتنا و لوحدة المغرب العربي و لحرية القارة الإفريقية بأسرها" [89].

لم تضعف التهديدات الفرنسية المتكررة على المغرب مساندته لحرب التحرير الجزائرية؛ ذلك ما تأكد منه السيد "عبد الحفيظ بوصوف" وزير الأتصال و الأستعلامات في الحكومة الجزائرية المؤقتة أثناء زيارته إلى المغرب في 20 ماي 1961م. و لقائه بالملك الحسن الثاني من خلال قوله: " إن حكومة جلالة الملك تؤيد تأييدا كاملا بجميع الوسائل استمرار الكفاح الوطني إلى أن تسترجع الجزائر العربية حريتها و استقلالها و سيادتها ومن أجل هذا ستواصل الحكومة المغربية إعانتها المادية و السياسية و المعنوية للشعب الجزائري الذي تمثله حكومته سواء في ميدان الكفاح الوطني أو في المفاوضات ، لأنها متأكدة أن النتائج ستكون في مستوى التضحيات التي بذلها الشعب الجزائري" [90].

أما عن مواقف الحكومة المغربية فقد كانت علنية متمثلة في مناصرة الأهداف الوطنية السامية لحرب التحرير الجزائرية بما فيها وحدة التراب الوطني الجزائري، و ذلك ما أكدته و كررته باستمرار السلطات

[87] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 105.
[88] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 106.
[89] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 105.
[90] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 108.

المغربية أثناء لقاءاتهم بالقادة الجزائريين قبل استرجاع استقلال الجزائر؛ خلال زيارة السيد "فرحات عباس" رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى المغرب من 03 إلى 07 جويلية 1961م. و لقائه بالملك الحسن الثاني الذي أكد له: "عزمه على استعماله جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزء من أجزائه و مساندة الشعب المغربي المطلقة للشعب الجزائري في كفاحه في سبيل الاستقلال و الوحدة "[91] بما فيه سماح السلطات المغربية باستعمال الأراضي المغربية للنشاط العسكري و السياسي لجيش التحرير الوطني الشعبي و الذي أدى بدوره إلى ممارسة فرنسا لضغوطات و تهديدات و اعتداءات متكررة على المغرب و خاصة الأعتداء على مدينة "وجدة" المغربية في 30 جويلية 1961م. القريبة من الحدود الجزائرية، حيث رداً على هذا الإعتداء أكد وزير الدفاع المغربي أن الجيش المغربي: "سيقوم بواجبه في الدفاع عن التراب المغربي و سيتم تجهيز وحداتنا بالمدفعية المضادة للطيران و البعيدة المدى ، كما سيتعاون الجيش المغربي مع جيش التحرير الجزائري لصد كل عدوان فرنسي"[92] . و هو ما وجده السيد "يوسف بن خذة" من تجديد و تأكيد للمواقف المغربية باستعمال جدود المملكة لتدعيم حرب التحرير الجزائرية خلال استقباله في فيفري 1962م. من طرف الملك الحسن الثاني؛ مما سمح للسيد "يوسف بن خذة " رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة من زيارة الحدود الجزائرية المغربية و معاينة عملية التنسيق و التدعيم لحرب التحرير الجزائرية عبر المدن المغربية خاصة المجاورة للحدود الجزائرية [93].

1-2- الموقف الشعبي:

لعب الضغط الجماهيري الدور الأساسي في التأثير على الحكومة المغربية لاتخاذ موقف المناصرة والمساندة [94] المادية و المعنوية العلنية للأهداف الوطنية السامية لحرب التحرير الجزائرية حتى استرجاع الجزائر لكامل استقلالها. كما تجاوب الشعب المغربي مع طلب الملك محمد الخامس إعلان الإضراب العام في كل أنحاء المغرب، و الخروج في مظاهرات تضمنت المناداة باستقلال الجزائر و حرية الشعب الجزائري، و ذلك بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية.

هذا و قد تعدى التأييد الشعبي المغربي للثورة التحريرية إلى:

- المشاركة في إيصال التمويل المالي و العسكري لجيش التحرير الوطني،بالإضافة إلى:

[91] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 104.
[92] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 108.
[93] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 109.
[94] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 104.

- مشاركة متطوعين مغاربة في معارك مختلفة في الجهة الغربية للجزائر، في حين أن رد فعل الجماهير المغربية كان على وشك التعبئة التصاعدية تأثراً بالثورة الجزائرية.

-كما تضمنت المساندة المغربية الجماهيرية جمع تبرعات مالية و طبية دوريا، و قد تم ذلك بالتنسيق مع السلطات المغربية على الحدود الغربية -الجزائرية[95].

2- موقف تونس من الثورة التحريرية الجز ائرية (1954- 1962):

كانت "تونس" مستعمرة فرنسية تختلف عن الجزائر على الأقل نظرياً؛ حيث أن "تونس" كانت تحت الإستعمار الفرنسي غير المباشر أي تميزت بإدارة تونسية و حكم استعماري فرنسي[96] على عكس الجزائر التي كانت تحت الإستعمار المباشر.

2-1-الموقف الرسمي:

تميز موقف الحكومة التونسية تجاه حرب التحرير الوطنية الجزائرية خلال السنتين الأوليتين بعد استقلال تونس(1956- 1958) بالليونة مع فرنسا؛ و يرجع ذلك أساسا لتجربة "حركة الاستقلال التونسية" بقيادة الرئيس "بورقيبة" ، و التي تميزت بأسلوب المفاوضات و الليونة؛ هذه المقاربة قد تعتبر وسيلة مقبولة لاستقلال "تونس"[97] مثل المغرب؛ فالحكومة التونسية تعاملت مع حرب التحرير الجزائرية خاصة في: **المرحلة الأولى** التي تلت استقلال "تونس" ببعض السلوكات السلبية و بمواقف غير مشجعة للأهداف السامية لجبهة التحرير الوطني و خاصة إبرام "تونس" في جوان 1958م.لاتفاقية مع "فرنسا" لتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من آبار "إيجلي" جنوب الجزائر مرورا بالأراضي التونسية لتصديره عن طريق ميناء "الصخيرة" في "قابس" شمال شرق "تونس". شكل هذا السلوك إخلالا من "تونس" بالتزاماتها في موتمر "طنجة" المنعقد في 27- 30 أفريل 1958م. حول وحدة المغرب العربي و على مصيره المشترك، و الذي انعقد بتدعيم و تشجيع من الحكومتين؛ المغربية و التونسية و تزكية و مصادقة توصياته و قراراته[98] ،و هو ما جعل جبهة التحرير الوطني تنتقد بشدة الاتفاقية التونسية-الفرنسية و تعتبرها سلوكا مخالفا لتعهدات النظام التونسي و على رأسها الرئيس "لحبيب بورقيبة" الذي أكد أياما قلائل قبل هذا الاتفاق أنه لا يستطيع منع التونسيين من الكفاح إلى جانب إخوانهم الجزائريين خاصة

[95] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 108.
[96] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 109.
[97] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 109.
[98] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 110.

عقب الاعتداء الفرنسي على "ساقية سيدي يوسف" التونسية في فيفري 1956م.، و جاء رد جبهة التحرير الوطني في جريد المجاهد العدد 27 (22 جولية 1958م.) كالتالي: " ... نحن لا ننازع في أن مد الأنابيب البترولية من "تونس" سوف تستفيد منه البلاد التونسية بما لا يقل عن مليار فرنك فرنسي سنويا. و لكن نعتقد أن "تونس" تستطيع أن تضحي بهذا المليار في سبيل انتصار الجزائر" [99] ، "إن "تونس" الشقيقة تدرك جيدا أن النفط الذي يمر عبر أراضيها هو الذي تستهلكه الطائرات الفرنسية التي دمرت "ساقية سيدي يوسف" و تدمر كل يوم مثلها في الجزائر"، كما "أن ثروة الصحراء الجزائرية ليست ملكا للجزائر وحدها، بل هي ملكا للمغرب العربي كله، لكن هذه الثروة لا يجوز أن نترك فرنسا هي التي تتصدق بها على بعضنا و تقتل بها بعضنا"[100].

ذلك لأن من الآثار السلبية لاتفاق "تونس" مع "فرنسا" على حرب التحرير الجزائرية:

- إعلاميا؛ استغلت "فرنسا" هذا الاتفاق لمحاولة تغليط الرأي العام العالمي على الثورة الجزائرية مرفوضة حتى من طرف جيرانها، و أن حكومات أقطار المغرب العربي تتعامل عاديا مع "فرنسا" على حساب أهداف ونشاطات جبهة التحرير الوطني في الوطن العربي و خارجه.

- استراتيجيا و جغرافيا؛ فإن الاتفاق على مرور أنبوب من الجنوب الجزائري عبارة عن تدعيم لمشروع "فرنسا" لفصل الصحراء عن الجزائر.

- عسكريا؛ السماح بمرور هذا الأنبوب خلق مبررا جديدا لتضاعف تواجد الجيوش الفرنسية على الحدود الجزائرية- التونسية من أجل حراسته، و الحد من النشاط العسكري الثوري لجيش التحرير الوطني عبر الحدود التونسية الجزائرية.

- شكل هذا الأنبوب موارد مالية جديدة "لفرنسا" لتمويل عمليات عسكرية لقمع الثورة الجزائرية.

- اقتصاديا؛ كان الاتفاق التونسي- الفرنسي تدعيما مباشرا للاقتصاد الفرنسي المتأزم بسبب الأعباء المالية والمادية الناتجة عن معركته ضد الجزائر.

[99] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 110.

[100] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 112.

لقد كان هذا الاتفاق تدعيما غير مباشر سياسيا و ماديا من طرف الحكومة التونسية للاستعمار الفرنسي وقمع "فرنسا" المتضاعف للشعب الجزائري[101].

في المرحلة الثانية: أي في السنتين الأخيرتين (1960- 1962م.) من حرب التحرير الوطني تحول الموقف الحكومي التونسي ليصبح أكثر إيجابية خاصة موضوع مساندة العمل المسلح الجزائري، ولعل ذلك لم يكن نابعا عن قناعة الحكومة التونسية بأسلوب جبهة التحرير الجزائري أكثر منه ناتجا عن الضغط الجماهيري التونسي و عن تأثير حرب التحرير الوطنية الجزائرية في تعبئة الشعب التونسي للوقوف بجانب الثورة الجزائرية. كما كان للحركات النقابية العمالية و الفلاحية بالتنسيق مع تنظيمات اجتماعية و مهنية متعددة مدعمة بتأثير قادة سياسيين قياديين في الحركة الوطنية التونسية مثل: "صالح بن يوسف" الأمين العام للحزب الدستوري التونسي دور فعال في تعبئة و تنظيم التعاطف و التدعيم التلقائي و الطبيعي (الشعور القومي) للشعب التونسي للنشاط المسلح لجيش التحرير الوطني الجزائري خاصة على الحدود الجزائرية –التونسية منذ بداية ثورة أول نوفمبر 1954م. أي قبل استقلال تونس في 20 مارس 1956م. .

و عليه فإن تعامل الحكومة التونسية مع الثورة الجزائرية كان إذن يتأرج بين العامل الأول: الضغط الجماهيري التونسي لمساندة العمل المسلح من أجل تحرير الجزائر، و العامل الثاني: الجانب الرسمي تحت تأثير الرئيس"بورقيبة" المهادن للاستعمار الفرنسي[102] ، ثم تطور الموقف الرسمي التونسي ليساير الرأي العام التونسي بما فيها الموافقة على تحويل النشاطات المكثفة للحكومة الجزائرية المؤقتة من "القاهرة" إلى "تونس" العاصمة و ذلك في الفترة من (1960-1962م.) من حرب التحرير الوطنية، و هو ما دفع الحكومة التونسية للتعامل مع الثورة الجزائرية بأكثر ايجابية؛ خاصة بعد اعتراف الرئيس الفرنسي"دي غول" في 20 جوان 1960م. بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فبهذه المناسبة ألقى الرئيس "بورقيبة" خطابا على الشعب التونسي اعتبر فيه هذا الحدث من الأحداث الهامة في سبيل تحرير الشعب الجزائري جاء فيه نقلا عما ورد في جريدة المجاهد العدد 71 الصادر بتاريخ 27 جوان 1960م.:" ... و اليوم بعد خمسة أعوام و ثمانية أشهر مرت في كفاح و صمود أشم و دماء و دموع لم يسع "فرنسا "والجنرال "دي غول" إلا أن يغيرا نظرتهما للشعب الجزائري و أن يكبرا فيه صموده العظيم و شجاعته النادرة و بطولته، وهو الكفاح الذي أقام الدليل على أن الجزائريين يفضلون الموت على الاحتقار مما جعل الشعب الجزائري

[101] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص ص 111 112.

[102] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 113.

يقف و يصمد في كفاحه كرجل واحد [103]. كما أنه أثناء زيارة الرئيس "فرحات عباس" للإتحاد السوفياتي" في سبتمبر 1960م. حصص سفير "تونس" استقبالا خاصا للوفد الجزائري مؤكداللحضور أن "تونس" مستعدة لتحقيق وحدة وثيقة مع الجزائر؛ إذا كان ذلك يساعد على إنهاء الحرب [104]. و تضاعف هذا البعد أكثر و أصبح له تأثير أقوى على الموقف الحكومي التونسي عقب الإعتداء الفرنسي على قاعدة "بنزرت" التونسية في 20 جوان &961م. [105].

2-2- الموقف الشعبي:

بحكم كثافة و انتشار حرب التحرير الجزائرية في الشرق الجزائري خاصة في السنوات الأولى لاندلاع ثورة نوفمبر، كان تضامن و مساندة الشعب التونسي جد مفيدا على الحدود الجزائرية- التونسية حيث شكل السكان التونسيين خاصة المتواجدين بالقرب من الحدود الجزائرية دعما أساسيا لجبهة التحرير الوطني في تنسيق عمليات النشاط السياسي و العسكري بما فيها مرور الأسلحة و المعدات الطبية والغذائية لأفراد جيش التحرير ، كما تضمن التأييد الجماهيري التونسي تنظيم أسابيع تضامنية تونسية مع الثورة الجزائرية دوريا منذ السنوات الأولى لاندلاع حرب التحرير الجزائرية إعلاميا و جماهيريا. و كانت القضية الجزائرية محل انشغال دائم من طرف الحركات الجمعوية الطلابية و النقابية مركزين نشاطهم الإعلامي وطنيا و دوليا على التحسيس و التعبئة لمساندة المطالب التحررية الجزائرية و اسماع القضية الجزائرية.

هذا و قد امتد التضامن التونسي الجماهيري حتى إلى مستوى الكفاح المشترك مع الجزائريين عبر الحدود التونسية-الجزائرية، و قد تطور هذا التضامن بتأثير الشعب التونسي على حكومته لتصبح "تونس" مكانا إستراتيجيا حيويا للنشاط المسلح لجيش التحرير [106]. و هو ما أدى "بفرنسا" إلى القيام بإعتداءات متكررة على "تونس" مثل :

- الإعتداء على "ساقية سيدي يوسف" في فيفري 1956م. بحجة تمركز المقاتلين الجزائريين بها و التي استشهد بها تونسيون

[103] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 114.
[104] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 117.
[105] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 113.
[106] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص ص114- 115.

- و العدوان الفرنسي على قاعدة "بنزرت" في 20 جوان 1961م. [107]

3- موقف لبيبا من الثورة التحريرية الجز ائرية (1954- 1962):

تميز الموقف الليبي تجاه الثورة الجزائرية بالوحدة بين الشعب و الحكومة خلال كل مراحل حرب التحرير الجزائرية.

3-1- الموقف الرسمي:

مقارنة مع الأنظمة السياسية الأخرى في المغرب العربي، كان للنظام الملكي الليبي موقفاً متميزاً وإيجابياً تجاه حرب التحرير الجزائرية و ذلك راجع إلى:

- أن قناعة الملك و موقفه الإيجابي تجاه الثورة كان نابعاً من شعوره العربي القومي،
- عدم ارتباط ليبيا مباشرة بالاستعمار الفرنسي؛ فليبيا كانت تحت الاستعمار الإيطالي قبل الحرب العالمية الثانية، ثم تحت النفوذ البريطاني و الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية؛ مما سمح للنظام الملكي بالتصرف بأكثر استقلالية تجاه "فرنسا"،

- بقاء منطقة "فزان" التي هي جزء من الأراضي الليبية على الحدود الجزائرية الليبية تحت الاستعمار الفرنسي،
- تمكن الممثلون الجزائريون في "ليبيا" من إقناع الملك بأن جبهة التحرير الوطني لها استقلالية تامة، و حرية القرار السياسي دون ولاء لأية جهة ما عدا تحرير الجزائر، و دون أي هدف لإزعاج أنظمة سياسية مجاورة، - الاتصالات و العلاقات المميزة للملك "الإدريسي"مع الجزائريين جعلته يدرك مدى قمع و وحشية الاستعمار الفرنسي بالجزائر؛ حيث أن هذا الشعور و الإدراك لدى الملك ولد تجاوبا تلقائياً و عمق تفعيل القناعة والعمل بين الملك و الممثلين الجزائريين "بليبيا"، فرغم ضغوط الدول الغربية على الملك لاتخاذ موقف معاد للثورة الجزائرية و تخوفه من تأثير الثورات العربية خاصة الحدودية منها المصرية و الجزائرية أين كانت الأسلحة تمر من مصر إلى الجزائر، و إمكانية استعمال ذلك من طرف القادة المصريين بالتعاون مع المعارضة الليبية للإطاحة بالنظام الملكي، إلا أنه و اعتباراً لما سبق ذكره؛ ذهب في تأييد الثورة الجزائرية إلى أبعد حد يتوقع من نظام هو تحت نفوذ المعسكر الرأسمالي، كما تجاوز الموقف الليبي أيضاً موقف "الإتحاد السوفيتي" كقائد للمعسكر الاشتراكي و العالم المناهض للاستعمار و

[107] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 115.

الإمبريالية؛ حين قدم انتقاده الشديد "للإتحاد السوفيتي" نتيجة موفقه السلبي تجاه الثورة التحريرية الجزائرية، كما طالب الرئيس السوفيتي "خوروتشوف" بعدم تلبية دعوة الرئيس الفرنسي لزيارة "حاسي مسعود" لاعتبار ذلك مساسا مباشراً بحرب التحرير الجزائرية، و اعترافا ضمنياً من طرف "الإتحاد السوفيتي" بموقف "فرنسا" الذي يعتبر "الجزائر" جزءاً من التراب الفرنسي [108].

ساندت الحكومة الليبية الثورة التحريرية الجزائرية منذ بدايتها و كانت هذه المساندة بعيدة عن أي تأثير أو تحفظ على علاقاتها الدولية و الثنائية أو بمصالحها القطرية الخاصة و لعل من أبرز موافق الحكومة الليبية تجاه دعم و مساندة الثورة التحريرية و القضية الجزائرية هو:

- موقف رئيس الحكومة الليبي حين رد على تساءل السيد "عدنان مندر يس" رئيس وزراء تركيا حول أسباب المقاطعة الليبية له إثر زيارته لها في نهاية سنة 1956م. قائلا: " الأسباب فهي بلا شك و لا ريب موقفكم من الثورة الجزائرية، و انتصاركم لفرنسا على الجزائريين و هم يخوضون معركة حياة أو موت، يقومون بجهاد قاس مرير، من أجل استرجاع حريتهم السليبة، و استقلالهم الضائع، و كرامتهم التي امتهنت شر امتهان" .

إن المبادئ يجب أن لا تسيرها المصالح و مهما يكن فإن كل عمل ضد الجزائر إنما هو في الحقيقة ضد العرب عموماً. أما عن سؤالكم حول ما يجب فعله لإرضاء الجزائر فسأخبركم به غداً، بعد استشارة ممثلي جبهة التحرير وهم الآن هنا"[109] . و هو تعبير صريح من رئيس الحكومة الليبي عن التزام "ليبيا" بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمواقف الثورة التحريرية. إن من نتائج موقف الحكومة الليبية هذا أن أصبحت تركيا ابتدءا من 1958م. من الدول النشطة المطالبة بإدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة [110].

كما أنه وخلال زيارته إلى "ليبيا" في 12فيفري 1959م. أستقبل السيد "فرحات عباس" رئيس الحكومة الجزائرية الموقتة كرئيس دولة مستقلة و خصص للوفد الجزائري استقبالا متميزا من طرف الملك و رئيس الوزراء و وزير الدفاع الليبي، كما تم خلال هذه الزيارة تأكيد السلطات الليبية دعمها المطلق و المستمر ماديا و معنويا للشعب الجزائري حتى استرجاع الجزائر لسيادتها [111] .

[108] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص ص 118- 119.
[109] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 123.
[110] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 124.
[111] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 121.

و بمناسبة الذكرى السادسة السنوية لاندلاع الثورة الجزائرية أي في أول نوفمبر 1960م. أكد السيد "عثمان الصيد"رئيس الوزراء الليبي أن الحكومة و الشعب في "ليبيا" يؤيدان تأييدا مطلقا الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الإستقلال.

كما أكد الملك "إدريس الأول" للسيد "يوسف بن خذة" الرئيس الجديد للحكومة الجزائرية المؤقتة خلال زيارته إلى "ليبيا" في ديسمبر 1961م. دعم الحكومة الليبية لحرب التحرير الجزائرية ، كما أستقبل استقبالا خاصا من طرف اللجنة الليبية لمقاطعة البضائع الفرنسية ،[112]

الموقف الشعبي:

لعب الموقف الجماهيري الليبي دورا أساسيا في دعم موقف الحكومة الليبية تجاه القضية الجزائرية ، في حين أن تضامن الجمهور الليبي مع الشعب الجزائري كان بتدعيم من السلطات الليبية[113]؛ ففي تعبئتهم لمساندة القضية الجزائرية مادياً و معنوياً، أكد المُنظَمون من مختلف الشرائح الاجتماعية باستمرار تضامنهم مع الشعب الجزائري و استعدادهم الدائم للنضال جنباً إلى جنب مع إخوانهم الجزائريين؛ فبالنسبة للشعب الليبي القضية قومية و تحرير "ليبيا " يعتبر منعدماً مع استمرار وجود أقطار عربية أخرى تحت الاستعمار والهيمنة، مطالبين الحكومات العربية القيام بكل واجباتها المعنوية و المادية من أجل القضية الجزائرية [114] ، "ليبيا" حكومة و شعبا كانت يوميا تحتج و تدين القمع الإستعماري للشعب الجزائري و تعيش معاناته و تعمل على مساندته و التضامن معه عن طريق جمع التبرعات المالية و الطبية و الغذائية التي كانت تنظم باستمرار،كما تضمنت المساعدة الجماهيرية الليبية أسابيع جزائرية دوريا بحضور السلطات المركزية والمحلية متضمنة شعارات مساندة لحرب التحرير الجزائرية مثل: ليبيا ملكا وحكومة و شعبا مع الجزائر.

كان الدعم المعنوي الليبي موازيا للدعم المادي خاصة استعمال الأراضي الليبية ذات الأهمية الإستراتيجية لحرب التحرير الجزائرية كممر لعبور الأسلحة القادمة من أو عن طريق مصر حيث منذ بداية الثورة الجزائرية شكلت "ليبيا" المعبر الأساسي و تحملت عبئا كبيرا في إيصال الأسلحة التي كانت تمر من "مصر" أو دول المشرق العربي أو من أوربا إلى الحدود الجزائرية

[112]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 122.
[113]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 119.
[114]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 120.

الفصل الثالث:

الدعم الليبي للثورة التحريرية الجزائرية

(1954- 1962).

تمهيد:

بحكم الجوار الجغرافي شكلت "ليبيا" موقعا استراتيجيا حيويا للعمل السياسي الدبلوماسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني؛ فبالنسبة لجبهة التحرير الوطني سماح السلطات الليبية بالنشاط السياسي والعسكري عبر الحدود في حد ذاته كان ذا أهمية كبرى لحرب التحرير في الجزء الشرقي للجزائر.

1- الدعم السياسي و الدبلوماسي:

شكلت "ليبيا" مقرا أساسيا لدعم العمل السياسي و النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954م. إلى غاية الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1962م. المعروف بمؤتمر "طرابلس"، نوجزه في ما يلي:

1-1- الدعم السياسي:

1-1-1- تدويل القضية الجزائرية في المحافل و المؤتمرات الأقليمية و الدولية:

أ- إقليميا:

بمناسبة أسبوع الجزائر المنظم عبر المدن و القرى الليبية من 22- 29 أفريل 1960م.، وجهت الصحافة الليبية انتقادا شديدا للأنظمة العربية المتعاملة مع "فرنسا" في حين أن هذه الأخيرة تشن حربا وحشية ضد الشعب الجزائري، محملة الحكومات العربية مسؤولية التأييد الفاتر لقضية حساسة ومصيرية، وهذا مما تضمنته هذه الإنتقادات: " ما هو موقف الدول العربية جميعا من العدو؟ ... ألم تزل معظمها تبادل "فرنسا" التمثيل الدبلوماسي على أوسع نطاق، و توقع معها معاهدات صداقة، معاهدات تجارية وثقافية وتبادلها المصالح في كثير من الميادين.

نتساءل ما الذي يبقى للجزائر إذا وقف منها العرب هذا الموقف المخجل؟ ... إن كل القوى تآلبت على الجزائر، والدول الكبرى تساهم في صنع أزمتها و خلق محنتها، إن الجزائر تواجه مؤامرة دولية شاركت كل القوى الإستعمارية في حبك نسجها و ربط خيوطها، و أدت كل دولة دورها المقدر لها إما مباشرة، أو عن طريق المهادنة و أسلوب السكوت و عدم المبالاة" [115].

خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب في "شتورة- لبنان" في 24 أوت 1960م. حيث كتبت جريدة "المجاهد" في العدد 76 الصادر بتاريخ 5 سبتمبر 1960م. على لسان السيد "وهبي البوري" وزير خارجية

[115]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 120.

"ليبيا" ما يلي: "إن لدى العرب الآن أقوى شعور بضرورة التعاون و تكافل القوى نحو استرجاع حقهم المهضوم و تحرير القسم المغتصب من أراضيهم ... إن حرب الجزائر يذهب فيها يوميا مئات الأرواح و يجب أن يوضع حد لها... وأن الجزائر الآن في أشد الحاجة إلى المساعدة حتى يستطيع الجزائريون أن يصمدوا في وجه الاعتداء الفرنسي"[116].

قطيعة الشعب الليبي و امتناعه عن استقبال "عدنان مندريس" رئيس وزراء "تركيا" أثناء زيارته إلى "ليبيا" في نهاية 1956م. حيث أغلقوا محلاتهم و دخلوا بيوتهم و تركوا "طرابلس" و شوارعها خالية ؛ احتجاجا على موقف "تركيا" الموالي لسياسة "فرنسا". حيث جاء رد رئيس الحكومة الليبية على تساءل السيد "مندريس" حول أسباب المقاطعة:"الأسباب فهي بلا شك ولا ريب، موقفكم من الثورة الجزائرية، وانتصاركم لفرنسا على الجزائريين وهم يخوضون معركة الحياة أو الموت؛يقومون بجهاد قاس مرير، من أجل استرجاع حريتهم السليبة، واستقلالهم الضائع، وكرامتم التي امتهنت شر امتهان". "إن المبادئ يجب أن لا تسيرها المصالح ومهما يكن فأن كل عمل ضد الجزائر إنما هو في الحقيقة ضد العرب عوما. أما عن سؤالكم حول ما يجب فعله لإرضاء الجزائر فسأخبركم به غدا؛ بعد استشارة ممثلي جبهة التحرير و هم الآن هنا".

إجابة الوفد الجزائري التواجد في"ليبيا" تضمنت: " لا نريد من "تركيا" إلا أمرين لا ثالث لهما؛ أن تقلع عن إعانة "فرنسا" ضد "الجزائر"، و أن تنصر كغيرها مبادئ العمل و الإنصاف، أن ترسل للجزائر مددا من الأسلحة الحديثة الموجودة لديها، و بذلك نطوي صفحة الحاضر، و تفتح المستقبل" [117].

إلتزام "ليبيا"بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للحكومة الجزائرية المؤقتة مع تقديم المساندة البعيدة عن أي تأثير أو تحفظ على علاقاتها الدولية و الثنائية أو بمصالحها القطرية الخاصة [118].

ب-دوليا:

كانت "ليبيا" من بين الأقطار العربية السباقة للدعوة لتدويل القضية الجزائرية؛ فممثلو "ليبيا" بمنظمة الأمم المتحدة أكدوا و باستمرار في تدخلاتهم ضد حملة الدول الغربية بصفة عامة و الفرنسية بصفة خاصة لمنع تدويل القضية الجزائرية، مثل ما جاء على لسان السيد "الحربي" ممثل "ليبيا" بمنظمة الأمم المتحدة نقلا عن جريدة "المجاهد" العدد 14 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1957م. أن:

[116]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 118.

[117]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 123.

[118]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 123.

"الحرب التي تشنها الحكومة الفرنسية على "الجزائر" نموذجا للحرب الاستعمارية. إن هذه الحرب التي يسميها الفرنسيون عملية تهدئة هي في الواقع أكبر الحروب الإستعمارية ... إننا نرى بكل بساطة أنه يجب على "فرنسا" أن تتخلص من ثلاثة إعتبارات ليست لها أية صلة بالواقع:

1- الجزائر جزء لا يتجزء من التراب الفرنسي.
2- جبهة التحرير الوطني الجزائرية لا تمثل الشعب الجزائري.
3- المعمرون الفرنسيون الذي هم ليسوا كلهم من أصل فرنسي لا يمكن لهم أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة" [119].

كانت "ليبيا" حكومة و شعبا يوميا تحتج و تدين القمع الإستعماري للشعب الجزائري و تعيش معاناته و تعمل معنويا و ماديا لتعبئة المساندة و التضامن المباشر لحرب التحرير الجزائرية و تعبئة الرأي العام العربي و العالمي للوقوف بجانب الشعب الجزائري مبرزة للعالم الإجرام الفرنسي و ممارساته اللإنسانية اليومية؛ مثلا: إثر الحكم بالإعدام على الضابط"أحمد بن شريف"، وجه الكتاب و المثقفون الليبيون برقية احتجاج إلى المنظمات الدولية مؤكدين فيها وفق ما رد في جريدة "المجاهد" العدد 84 الصادر في12 ديسمبر 1960م. : استنكارهم لحكم الإعدام التعسفي على المناضل الجزائري "أحمد بن شريف". هذه العملية البربرية الإستعمارية التي تمثل مسا صريحا لاتفاقيات "جنيف" و انتهاكا لحقوق الإنسان . إننا مقتنعون بأن هذه العملية الوحشية لن تزيد النضال الجزائري إلا قوة و عمقا في مضاعفة تصميم الشعب العربي في الجزائر لافتكاك انتصاره و استقلاله النهائي[120].

تبنت "ليبيا" تضامنا مع الثورة الحريرية الجزائرية سياسة مقاطعة البضائع الفرسية بصفة مباشرة و غير مباشرة حتى يتم استقلال الجزائر، مطالبة البلدان العربية لاتخاذ نفس الموقف تدعيما للقضية الجزائرية وتعبيرا عن رفض العرب الموحد لقمع الشعب الجزائري [121].

رفضت "ليبيا" العرض الفرنسي لتمرير أنبوب البترول من الجنوب الجزائري عبر أراضيها، كما انتقدت و بشدة في الوقت نفسه المفاوضات التونسية-الفرنسية لتمرير أنبوب الغاز على الأراضي التونسية معتبرة

[119] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 122.
[120]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 121.
[121]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 124.

ذلك ضربة للوطنيين الجزائريين حسب ما ورد في جريدة "المجاهد" العدد 26 الصادر بتاريخ 1 فيفري 1958م.[122].

1-2- الدعم الدبلوماسي:

في دعمها الدبلوماسي للثورة الجوائرية تدخلت "ليبيا" في عدة مواقف لمساندة الثورة التحريرية منها:

- التدخل من أجل الإفراج على أفراد قادة الثورة الخمسة الذين تم سجنهم إثر اختطاف "فرنسا" لطائرة مغربية تقل مجموعة من قادة الثورة المعروفين باسم الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1956م.[123] كانوا في طريقهم من "المغرب الأقصى" إلى "تونس" لحضور المؤتمر الذي دعت إليه "تونس" أقطار المغرب العربي الثلاثة، و الذي يهدف إلى تأسيس اتحاد فدرالي بين "تونس" و "الجزائر" و "المغرب الأقصى" [124] و تمت عملية الاختطاف باستعمال سلاح الطيران الفرنسي و بتآمر مع الطيران أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة، و في الليل أذاع "راديو مونتيكارلو" النبأ الذي جاء فيه: "أن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من "المغرب" إلى "تونس" من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي و أنزلتهم في مدينة "الجزائر"، حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن " [125]، وشرعت في حملة دعائية عن نهاية ما أسمته التمرد و أعمال العصاة و الخارجين عن القانون[126] لكن جبهة التحرير الوطني لم تستسلم و قامت بعدة نشاطات دبلوماسية مع الأقطار العربية و كذلك الدول المؤيدة للقضية الجزائرية للضغط على "فرنسا" و التنديد بعملية القرصنة أو الأختطاف [127].

- كان التنسيق بين المسؤولين الجزائريين و الليبيين مكثفا و باستمرار و مبني على ثقة و تعاون دون تدخل في شؤون الطرف الآخر[128] على النحو التالي :

أثناء زيارته إلى "ليبيا" في 12فيفري 1959م. أستقبل السيد "فرحات عباس" رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة كرئيس دولة مستقلة و خصص للوفد الجزائري استقبال متميز من طرف الملك، و رئيس الوزراء الليبي ، ووزير الدفاع الليبي، و في تقييمه للمساندة الليبية أكد السيد "فرحات عباس" مخاطبا الشعب

---

[122]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 124.

[123]- د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص334..

[124]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 168.

[125] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 169.

[126] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص334..

[127]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 169.

[128]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 121.

الليبي وفقا لما ورد في جريدة "المجاهد" العدد 37 الصادر بتاريخ 25 فيفري 1959م.: "إننا لا تستطيع إلا أن نقول بأنك أعنت "الجزائر" في حربها و أنك شاركت بكل إمكانياتك في هذا الجهاد و حملت قسطا وافرا من هذا الكفاح"[129].

خلال زيارته إلى "ليبيا" في ديسمبر 1961م. وجد السيد "يوسف بن خدة" الرئيس الجديد للحكومة الجزائرية المؤقتة استقبالا خاصا نظمته اللجنة الليبية لمقاطعة البضائع الفرنسية، كما أكد له الملك "إدريس الأول" دعم الحكومة الليبية لحرب التحرير الجزائرية [130].

قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس في مطلع سنة 1960م. إنزال الشعب الجزائري إلى الشارع لدعم العمل العسكري، و نجحت الجبهة في تنظيم و تأطير مسيرات شعبية ضخمة في سائر المدن و القرى و الأرياف(مظاهرات 11 ديسمبر 1960في العاصمة ، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في باريس) [131]

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس لدراسة نص اتفاقيات "إيفيان" في كل جزئياتها، و تم التصويت على مشروع نص الإتفاقيات بالإجماع ما عدا أربعة هم: هوادي بومدين، و قائد أحمد، علي منجلي، و الرائد مختار بوعيزم [132].

إطلاق إذاعة "صوت الجزائر" من "طرابلس" و "بنغازي" لإطلاع الشعب الليبي بتطور حرب التحرير الجزائرية، و الكشف عن مجازر الإستعار الفرنسي [133]

2-الدعم العسكري و المادي:

2-1- الدعم العسكري:

التسليح:

يعد التسليح عماد الثورة التحريرية التي انتهجت أسلوب الكفاح المسلح بعد الكفاح السياسي الذي خاضته الحركة الوطنية بكل الوسائل، و لقد أولت قيادة الثورة التحريرية الجزائرية منذ البداية أهمية قصوى لمسألة التسليح؛ لكونها تدرك جيداً أنه شريان الحياة لوحدات جيش التحرير و استمرار الثورة في

[129] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 121.
[130] - د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 122.
[131] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص279..
[132]- د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص377..
[133]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 119.

مواجهة وحدات الجيش الفرنسي، و الاهتمام بجمع السلاح تحضيراً لاندلاع الثورة يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، و تأسيس المنظمة الخاصة و التي أوكل لها مهمة [134] تدبير السلاح و تجميعه و تخزينه استعدادا لتفجير الثورة على طريقتين : الطريقة الأولى تمثلت في شراء الأسلحة و الذخيرة من ليبيا التي كانت توجد بها بكميات كبيرة ناتجة عن مخلفات الحرب العالمية الثانية؛ و هذا تطلب منهم تكوين شبكات سرية خاصة بشرائه سواء من التجار الليبيين مباشرة أو من التجار التونسيين، و نقله إلى داخل الوطن، و توصيله إلى المخابئ التي خصصت له في الجبال ، و المدن من بعض المناطق و التجار المنتمين لحزب الشعب بجنوب البلاد؛ و بضبط في المناطق الحدودية الشرقية مثل وادي سوف و تبسة، أما الطريقة الثانية ؛ فتمثلت في تصنيع قنابل يدوية بدائية من طرف بعض المناضلين المحترفين [135].

1- أهم طرق جلب السلاح من ليبيا:

إعتمدت المنظمة الخاصة، في تدبير السلاح و تجميعه

ما يمكن قوله باختصار هو أن الشقيقة "ليبيا" شكلت ممرا استرايجيا للثورة الجزائرية بما فيها تمرير الأسلحة على الحدود الإستراتيجية و الحيوية لحرب التحرير الجزائرية خاصة بعد تضييق الخناق على الثوار الجزائريين على الحدود الجزائرية التونسية في نهاية الخمسينات.

2- جعل الأراضي الليبية قواعد عسكري للثورة التحريرية:

3 -الفرق المتطوعة:

فبلت الثورة بفرق المتطوعين بعدما واجهتها أوقات صعبة في الأعوام 1957- 1959 حيث وضعت فرنسا كل ثقلها في الحرب الدائرة بالجزائر، من قبيل مهاجمة العاصمة في مطلع 1957م. عقب الإضراب العام؛ حيث اكتشفت أغلب شبكات الدعم، و تم استشهاد القائد الميداني "العربي بن المهيدي" في الأثناء، و إضطرار أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ للخروج إلى الخارج؛ مما جعل فرق جيش التحرير إلى التحرك ضمن وحدات الصغيرة و خفيفة، و اندساس فرقه داخل الشعب . كل هذه الصعوبات تفتق عنها أفكارا جديدة، تتعلق بدعم جهود المقاومة و تعزيز الوحدة الوطنية والحرب الشاملة على العدو [136].

[134] - أ.د.بوبكر حفظ الله؛و آخرون، و "التسليح خلال الثورة التحريرية 1954- 1958: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الآمال للطباعة و النشر و التوزيع: الجزائر، 2016"، ص 11.

[135] - أ.د.بوبكر حفظ الله؛و آخرون،المرجع السابق ، ص 26.

[136] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 232.

و يبدو لنا أن القبول بتشكيل فرق من المتطوعين الأجانب في صفوف الثورة يعود إلى سببين رئيسيين:

أولهما: أن الثورة أرادت أن تحقق بعض المكاسب على حساب الجيش الفرنسي ، حيث سيؤدي فتح الباب للمتطوعين إلى توفير وسيلة جديدة لتحقيق النصر، و يوسع من دائرة أطراف النزاع، و الضغط على الحكومة الفرنسية لإيجاد حل ثنائي مع الجزائريين يحقق هدف الإستقلال الوطني و تفرير المصير للشعب الجزائري .

و الثاني: أن قبول متطوعين أجانب يعملون في صفوف الثورة مرتبط بتعزيز روح التضامن الدولي مع تلك الثورة، و بوتيرة إنهاء الحرب في هذا البلد، و تحسين الخدمات الإنساتية التي يقرها القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، و بالتالي فليس لها ارتباط بعجز الثورة عن تحقيق النصر كما قد يتصور البعض [137].

هذا و قد طرحت مبادرة في هذا الشأن خلال انعقاد مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني "بتونس" في شهر جانفي 1960م. حيث ناقش خلالها المؤتمرون موضوع إنشاء و تكوين فرق من المتطوعين الأفارقة للمساهمة في حرب التحرير الجزائرية، و فضلا عن ذلك كرر المؤتمر مرة ثانية في لائحة عامة المطالبة بتكوين جهاز يعمل لتنسيق الإعانة و التضامن من طرف الشعوب الإفريقية المستقلة للشعوب الإفريقية التي تناضل من أجل استقلالها، و خاصة إرسال متطوعين إلى الجزائر يكونون تحت طلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . و ظهر اعتماد الحكومة المؤقتة لعمل متطوعين أجانب في صفوف الثورة من خلال مبادرتها التي تضمنها بلاغ إنظمامها لاتفاقيات "جنيف [138] الأربع لعام 1949م" التي تستهدف تقنين قواعد القانون الدولي الإنساني وإضفاء السمة الإنسانية إلى أبعد مدى ممكن على النزاعات المسلحة، بموجب إجراءات الإنظمام القانونية مع الإتحاد السويسري الدولة المكلفة بإدارة تلك الاتفاقيات [139] إذ عبرت فيها عن إرادتها السياسية بإشراك جيش من المتطوعين الأجانب في صفوف المحاربين الجزائريين ، و تحديدا في البلاغ الذي أصدرته بتاريخ 11 أفريل 1960م. بإعلان قادة الثورة تشكيل فرق دولية من الجيش في حرب التحرير الوطني [140].

[137] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 234.
[138] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 233.
[139] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 240.
[140] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 233.

لكن أول محاولة جادة لإنشاء تلك الفرق ظهرت على مستوى مؤتمر مجلس الثورة في اجتماعه الذي "بطرابلس" في "ليبيا" في خريف عام 1960م. فقد قرر فيه وضع مسألة الحرب الجزائرية في موضعها الذي تستحقه، و إعطائها دفعة جديدة في ظل المتغيرات المحلية و الدولية ؛ و ذلك بقبول فرق المتطوعين الأجانب الذي يندمجون في جيش التحرير الوطني و يعملون في صفوفه تحت القيادة الجزائرية [141]؛ و هو ما أشارت إليه جريدة "المجاهد" في العدد 43 الصادر في 1جوان 1959م. في أن التضامن الليبي – الجزائري تضمن وجود ليبيين متطوعين وصلوا لدرجة ضابط في حربهم المشتركة بجانب الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي [142].

2-2- الدعم المادي:

2-2-1- التمويل:

في تعبئتهم لمساندة القضية الجزائرية ماديا و معنويا بمناسبة أسبوع الجزائر في "ليبيا" المنظم من 22-29 أفريل 1960م.؛ أكد المنظمون من مختلف الشرائح الإجتماعية باستمرار تضامنهم المطلق مع الشعب الجزائري، مطالبين الحكومات العربية القيام بكل واجباتهم المعنوية والمادية من أجل القضية الجزائرية رافعين بعض الكلمات و الشعارات التحسيسية و التعبوية مثل: "كل قرش ندفعه لصندوق الجزائر يضيف حرفا إلى وثيقة الحرية التي يكتبها الأحرار بدماهم، و كل مساعدة نبذلها تنطلق رصاصة في صدر البغي الذي يتثبت في عناد بأهداب الحياة ... فما ذهب حق دافع عنه بنوه، و ما تطاول ظل الباطل اكتسحه نور الحقيقة"[143].

2-2-2- التموين:

تضامن الجمهور الليبي مع الشعب الجزائري كان عن طريق:

- جمع التبرعات المالية و الطبية، و الغذائية التي كانت تنظم باستمرار، و بصفة ورية

[141] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ص 232-233.

[142]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 121.

[143]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 120.

- تضمنت المساعدة الجماهيرية الليبية أسابيع جزائرية دوريا بحضور السلطات المركزية و المحلية متضمنة شعارات مساندة لحرب التحرير الجزائرية مثل:" ليبيا ملكا و حكومة و شعبا مع الجزائر... كل قرش يدفع يحول إلى رصاصة في قلب فرنسا ... شعب ليبيا متأهب للدخول في المعركة الفاصلة عمليا" [144]

[144]- د.إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص ص 119- 120.

خاتمـــة

الخاتمة:

لقد مكنتنا الدراسة التي قمنا بها و الموسومة بعنوان: "العمق الإستراتيجي للثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962) في بلاد المغرب العربي ليبيا –أنموذجا " من التوصل إلى جملة من الإستنتاجات و الملاحظات التي نوجزها في ما يلي :

- أن حركة التحرير الوطني هو تنظيم سياسي عسكري ناضل في سبيل حرية شعبه و إستقلاله من السيطرة الاستعمارية و الأجنبية ، و ارتبطت بداية تشكل هذه الحركة و بدء صياغة مشروع استقلال الجزائر في 23مارس1954م. عندما تأسست اللجنة الثورية للوحدة و العمل بمبادرة قدماء المنظمة السرية، و بعض أعضاء اللجنة المركزية لحزب "انتصار الحريات الديمقراطية التي جاءت كرد فعل على النقاش العقيم الذي كان يدور حول الشروع في الكفاح المسلح و انتظار ظروف أكثر ملائمة ، حيث باشر مؤسسو تلك اللجنة العمل فورا ، فعينوا لجنة مكونة من 22عضواحضرت للكفاح المسلح و انبثقت منها لجنة قيادة تضم ستة زعماء حددوا تاريخ أول نوفمبر 1954م.موعد انطلاق الثورة التحريرية .

- أن الدارس لتاريخ الثورة التحريرية يدرك أنها ثورة أبطال هم قادة حقيقيون أبدعوا في قيادتها منذ عملية التحضير لتفجيرها في الفاتح من نوفمبر؛ فبالعمل الشاق المتواصل و التحضير الجاد الذي تحيطه السرية التامة و الإيمان بحتمية النصر،إضافة إلى التخطيط الذكي و العمل بكل دقة على أن يكون تفجير الثورة بالداخل و في الوقت نفسه يتم الإعلان عنها في الخارج، جعل لهذه الثورة التحريرية انطلاقة قوية من بدايتها.

- أن المتتبع لأحداث الثورة التحريرية يقف بإعجاب لدقة التخطيط الإستراتيجي و العسكري لقادة الثورة في أول عهدهم بالثورة، حيث حسبوا لكل شيء حسابه الدقيق الذي يقضي إلى أفضل النتائج، و هذا يدل على أنهم ليس أفرادا عاديين بل إنهم قادة حقيقيين و هذا ما إتضح لاحقا.

- لقد كان لهجمات جيش التحرير الوطني على القوات الاستعمارية في الشمال القسنطيني الذي يمثل المنطقة الثانية في 20 أوت 1955م. دور كبير في القضاء على عقدة التفوق العسكري للاستعمار الفرنسي، كما حركت به الثورة الرأي العام العالمي مما أسفر عن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة ، ودخول القضية الجزائرية مؤتمر"باندونغ".

- عقد مؤتمر الصومام الذي يمثل المؤتمر الأول للثورة التحريرية في 20 أوت 1956م. ، و قد استعرض خلاله المؤتمرون النقائص و السلبيات التي رافقت انطلاقة الثورة و انعكاساتها على الساحة الداخلية و

الخارجية؛ حيث وبعد عشرة أيام من المناقشات أسفرت جلسات المؤتمر على تحديد الأطر التنظيمية المهمة التي صيغت في قرارات سياسية و عسكرية مهمة و مصيرية.

- من نتائج مؤتمر الصومام هو إنشاء هياكل وطنية لقيادة الثورة تمثلت في : المجلس الوطني للثورة الجزائرية؛ و الذي هو بمثابة هيئة تشريعية أو البرلمان بالنسبة للدول المعترف بها؛ حيث ينتخب أعضائه و رئيسه انتخاباغير مباشر، و له مهام تشريعية و رقابية كما يلعب بعض الأدوار السياسية بحسب تطورات الوضع ، فمن مهامه التوجيه العام للثورة، و تنظيم جيش التحرير الوطني .

-إن مؤتمر الصومام فضلا عن كونه وضع الأطر التنظيمية للثورة فإنه طور العلاقة بين أجهزة الثورة لتكون أكثر استجابة للعمل الثوري، و أكثر قدرة على تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني بغض النظر عن سلوك الإدارة الفرنسية؛ يترجم ذلك توحيده للتنظيم العسكري، و ذلك من خلال الاتفاق على مقاييس عسكرية موحدة لمختلف الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني المنتشرة عبر ربوع الوطن، فيما يتعلق بالأقسام،الرتب، و المخصصات ، و الترقيات، و المهام، و الهيكلة؛ فهو بذلك قد صمم حدا أدنى من الهيكلة للجماعة المسلحة القادرة على الانخراط في عمليات عسكرية الطابع، يكون على رأسها قائد أو أكثر و تتمتع بأهداف و بدرجات من التنظيم.

- تعتبر الحكومة الجزائرية المؤقتة حصيلة جهود و أوضاع محلية و دولية ، و قد جاء تأسيس أول حكومة تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد في القاهرة من 22 إلى 28 أوت 1958م. والذي كلف فيه لجنة التنسيق و التنفيذ بالإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة استكمالا لمؤسسات الثورة و إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة؛ لتكون هذه الحكومة مجسدة لدولة و لكفاح شعب من أجل الاستقلال بكامل أبعاده، فبالإضافة إلى كونها حكومة دولة تحت الإحتلال شكلت كذلك جزءا من ستراتيجية الثورة تجاه السياسة التي تقودها فرنسا في الجزائر، و إرتبطت بأسماء مرموقة تمارس عملها في حالة السلم و الحرب.

- تميزت الحكومة الجزائرية المؤقتة بطبيعة مزدوجة، فهي من جهة تمثل حكومة محلية تخوض حربا، و من جهة أخرى حكومة منفى ذلك لأنها كانت تقوم بإدارة و مراقبة شؤون قسم من أرض الوطن ، و لها جيشا وطنيا نظاميا، و تطوينا سياسيا و عسكريا و إداريا، و أن لها مقر ظل مجهولا في الجزائر حيث كان

يقيم بعض أعضائها فعليا سواء على الدوام كأمناء سر الدولة في الداخل، أو بصورة دورية كما هو شأن البعض الأخر تبعا لضرورة الحرب [145].

- تبرز تجربة المفاوضات الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية ؛ استناد التجربة الجزائرية في المفاوضات على إستراتيجية ثورية متكاملة تنظيمياً و عسكريا و سياسيا أعطت للعملية الدبلوماسية صبغتها المناسبة عند كل مرحلة تفاوضية.

- خلافا لكل من "المغرب" و "تونس" تميز الموفق الليبي من الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954م. و حتى تاريخ إستقلالها في الخامس من جويلية 1962م. بالتفاف "ليبيا" ملكا، وحكومة، و شعبا حول القضية الجزائرية و تضامنه و مساندته و دعمه لها.

- أعطى دعم "ليبيا" المادي و المعنوي للثورة التحريرية الجزائرية دفعا قويا سياسيا و دبلوماسيا؛ مكنها من تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية و انظمامها للهيئات الأممية، و دفعا عسكريا و ماديا مكنها من مواصلة الكفاح المسلح حتى تحقيق النصر و الاستقلال.

[145] - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص279..

قائمة المراجع البيبليوغرافية المعتمدة في الدراسة:

الكتب:

د.إسماعيل دبش ، "السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية(1954- 1962): مرجعية لترشيد حاضر و مستقبل سياسة الجزائر الإقليمية و الدولية، دار هومه: الجزائر، 2003.

أ.د. بوبكر حفظ الله ، و آخرون، التسليح خلال الثورة التحريرية 1954- 1958: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الآمال للطباعة و النشر و التوزيع: الجزائر، 2016.

عبد العزيز بوتفليقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، موتمر طرابلس)،المؤسسة الوطنية للإتصال. النشر والإشهار: رويبة، الجزائر، 2008.

د. عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني و الاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومه للطباعة و النشر والتوزيع:بوزريعة، الجزائر ،2007.

د.محمد لحسن زعيدي، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية 1956- 1962 ، ط.3.م، دار هومه: الجزائر، 2015.

المذكرات:

د. عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية- المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية : أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري: قسنطينة، 2007- 2008.

المقالات:

د. محمد لحسن زغيدي، هجومات 20 أوت 1955 و بعادها، مجلة الدراسات للعلوم الأنسانيةو الإجتماعية- جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، العدد 25 .

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الشكر	-
الاهداء	-
مقدمة	3-1
الفصل الأول: اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية و تصاعدها و تطورها حتى الاستقلال(1954- 1962)	
1- إندلاع الثورة التحريريةالجزائرية	5
1-1- التحضير للثورة	5
1-2- تفجير الثورة	11
2- تصاعد الثورة التحريرية الجزئرية	17
2-1- هجمات 20 أوت 1955م.	18
2-2- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.	24
3-تطور الثورة التحريرية حتى الاستقلال	33
3-1- تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 19 سبتمبر 1958م.	33
3-2- المفاوضات و المرحلة الإنتقالية و إعلان الأستقلال	39
الفصل الثاني :المواقف المغاربية من الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962م.)	
1-موقف المغرب من الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)	45
1-1 الموقف الرسمي	45
1-2- الموقف الشعبي	49
2- موقف تونس من الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)	50
2-1- الموقف الرسمي	50
2-2- الموقف الشعبي	53
3- موقف لبيبا من الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)	54
3-1- الموقف الرسمي	54
3-2- الموقف الشعبي	56
الفصل الثالث: الدعم الليبي للثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)	
1-الدعم السياسي و الدبلوماسي	58

1-1- الدعم السياسي	58
1-1-1- تدويل القضية الجزائرية في المحافل و المؤتمرات الأقليمية و الدولية	58
1-2- الدعم الدبلوماسي	61
2- الدعم العسكري و المادي	62
2-1- الدعم العسكري	62
2-2-الدعم المادي	65
2-2-1- التمويل	65
2-2-2- التموين	65
الخاتمة	68
قائمة المراجع	71
الملاحق	/

الملخص

إن موضوع العمق الإستراتيجي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 في بلاد المغرب العربي ليبيا أنموذجا يعد من الموضوعات المهمة والشائكة في التاريخ الجزائري والليبي المشترك، وذلك بحكم تأثير الثورة الجزائرية العميق على المنطقة المغاربية والتطورات الحاسمة التي عرفتها العلاقات المتسمة بالتعاون والتضامن.

وتكمن إشكالية الدراسة في البحث عن الأحداث و المحطات التي عرفتها الثورة التحريرية الجزائرية من 1954 إلى 1962م ، ودراسة الموقف الليبي من الثورة التحريرية (1954-1962) مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، والعمق الاستراتيجي للدعم الليبي للثورة التحريرية الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: الثورة التحريرية ، العمق الاستراتيجي، الدعم الليبي، المنطقة المغاربية.

Summary

The issue of the strategic depth of the Algerian liberation revolution 1954-1962 in the countries of the Arab Maghreb, Libya as a model, is considered one of the important and thorny issues in the common Algerian and Libyan history, by virtue of the deep impact of the Algerian revolution on the Maghreb region and the decisive developments in the relations characterized by cooperation and solidarity.

The problematic of the study lies in the search for the events and stations known by the Algerian liberation revolution from 1954 to 1962 AD, and the study of the Libyan position on the liberation revolution (1954-1962) compared to other Maghreb countries, and the strategic depth of Libyan support for the Algerian liberation revolution.

Keywords: liberation revolution, strategic depth, Libyan support, the Maghreb region.